

دور البنوك في الاستثمار في فلسطين للفترة 1990-2000م

د. فارس أبو معمر*

كلية التجارة الجامعة الإسلامية - غزة

ص.ب . 108 غزة - فلسطين

الواقع المصرفي في فلسطين

مع حلول الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين (1917-1918) تم اعتماد الجنيه المصري كوحدة نقدية قانونية مستخدمة في البلد ككل (اوتينوسر: 1955)، وذلك بسبب ثبات العملة المصرية؛ لربطها بالجنيه الاسترليني، وكذلك لتلبية متطلبات التجارة الفلسطينية. وفي عام 1926 قامت الإدارة المدنية البريطانية في فلسطين بتأسيس مجلس النقد الفلسطيني وفي عام 1927 قام المجلس بإصدار الجنيه الفلسطيني حيث تم ربطه بالجنيه الاسترليني وذلك حتى نهاية الانتداب البريطاني . ومع تقسيم فلسطين وقيام دولة إسرائيل تم تحويل أسهم مجلس النقد الفلسطيني إلي حيفا تحت الوصاية الإسرائيلية وتم تحويل جزء آخر إلي عمان وعلى أساس اتفاقية بين البنك الإنجليزي الفلسطيني المحدود وحكومة إسرائيل تم استخدام دائرة إصدار عملة جديدة هي (جنيه إسرائيل) واستمرت هذه الاتفاقية حتى إقامة بنك إسرائيل عام 1954 . وفي عام 1950 تم إنشاء مجلس النقد الأردني وأعلن عن استخدام الدينار الأردني على أساس أنه نقد قانوني صالح للتعامل به في المملكة ككل إلى جانب الضفة الغربية أيضا، في حين استمر التعامل بالعملة المعدنية الفلسطينية تبعا للنقص في العملة الأردنية الجديدة (صامد الاقتصادي : 1988)، وفي عام 1964 استبدل مجلس النقد بالبنك المركزي الأردني

* أستاذ مساعد بقسم إدارة الأعمال

الذي عهد إليه القيام بكافة أعمال وأهداف السلطة النقدية المركزية (البنك المركزي الأردني : 1975)

وقبل حزيران 1967 كان هناك ثمانية مصارف تجارية تعمل في الضفة الغربية وأربعة فروع في قطاع غزة (Gerson,1978) وكانت المصارف خاصة تلك الموجودة في الضفة الغربية تقدم خدمات ذات مستوى عال نسبياً، وتلعب دوراً هاماً في تطوير قطاعات مختلفة مثل التجارة، السياحة، الصناعات وبعض أشكال المشاريع الزراعية . وفي عام 1967 قدر إجمالي موجودات هذه الفروع في الضفة الغربية وحدها بأكثر من 15 مليون دينار أردني مما يشكل ما يزيد عن خمس موجودات النظام المصرفي التجاري الأردني حيث بلغت الودائع نحو 14 مليون دينار أردني، والائتمان حوالي 10 ملايين دينار (غرايبة:1985) وكانت نسبة الودائع في هذه البنوك تمثل 29% من إجمالي الناتج المحلي قبل حزيران 1967 مقابل نسبة 48% في إسرائيل (الشعبي: 1988).

وبعد احتلال حزيران 1967 للضفة الغربية وقطاع غزة ، كان القطاع المالي من أكثر القطاعات تضرراً حيث صدر أكثر من (180) أمراً عسكرياً ، مجملها تهدف إلي تقييد النشاط المالي الفلسطيني حيث أغلقت السلطات الإسرائيلية جميع البنوك الفلسطينية والعربية وفروعها، والتي كانت تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي كان عشية حرب عام 1967 حوالي (30) فرعاً منها (26) فرعاً في الضفة الغربية و (4)

فروع في قطاع غزة (UNCTAD ، 1989) وفي المقابل سمحت للمصارف الإسرائيلية بأن تفتح أبوابها في الأراضي المحتلة ووصل عددها إلى 27 فرعاً 1982 وحسب بنك إسرائيل (هاركيس 1988) كان 30 فرعاً للمصارف الإسرائيلية تعمل في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وقطاع غزة بنهاية 1984 (Bank of Israel :1985). بيد أن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن 22 فرعاً من المصارف الإسرائيلية في الأراضي المحتلة كانت تخدم المدن الفلسطينية في أيار/ مايو 1986 ، وكان هناك 14 فرعاً تخدم المستوطنات الإسرائيلية وتخدم المستوطنين الإسرائيليين بشكل رئيسي ويرى (الشعبي 1988) أن عدد الفروع بلغ 26 فرعاً في أواخر العام 1985 إلى جانب البنوك البريدية وعلى الرغم من زيادة حجم الودائع من 38,6 مليون ليرة عام 1977 إلى 32826,8

دور البنوك في الاستثمار

مليون ليرة عام 1984 . فإن نسبة هذه الودائع إلى إجمالي الموجودات لم تتغير كثيرا حيث كانت 75,6 % ، 74,52 % لعامي 1977 ، 1984 على التوالي . وعلى الرغم من زيادة الودائع فإن نسبة الإقراض إلى إجمالي الموجودات انخفضت بشكل ملحوظ (من 18 و 18 % عام 1977 إلى 8 % عام 1984) .

ومنذ عام (1967-1987) أحجمت البنوك عن تمويل قطاعات الزراعة والصناعة والإسكان وبلغ متوسط التمويل 1% من الناتج المحلي للضفة الغربية وقطاع غزة ووصلت ذروتها في عام 1987 لتسجل مبلغ يعادل (48) مليون دولار (Bank of Iseael 1987) . ومع إنشاء (4) فروع لبنك فلسطين ، و(9) فروع لبنك القاهرة عمان في عام 1993، ارتفع حجم القروض إلى حوالي (37) مليون دولار ليصبح 55,1% من الناتج المحلي وهذه النسبة منخفضة مقارنة مع الأردن وإسرائيل حيث بلغت (120%) في الأردن (105%) في إسرائيل (The world Bank , 1993).

ولعل ذلك يوضح مدى استفادة هذه الفروع من ودائع الجمهور وتحويلها لدعم عناصر الاقتصاد الإسرائيلي حيث بلغت ميزانيات هذه الفروع في إسرائيل 32 مليون ليرة عام 1977 (بنسبة 99,62% من إجمالي الموجودات ووصلت عام 1984 إلى 26.429 مليون ليرة، وعام 1984 بنسبة 60% من إجمالي الموجودات) (ميرون، 1982)، (زاكاي ، 1986) ورغم أن إجمالي حجم الودائع زاد زيادة سنوية تراكمية متوسطة قدرها 5% بالأسعار الثابتة خلال الفترة 1980-1984 ، فإنها بقيت منخفضة من حيث إجمالي الناتج القومي أو إجمالي الدخل الصافي، وفي العام 1984 بلغ حجم الودائع نسبة 7.5% من الدخل القومي مقابل 29% في العام 1966 (بريجمان، 1974).

وبعد قدوم السلطة الوطنية عام 1994 بدء التوسع في إعطاء رخص للبنوك الوطنية والعربية من قبل سلطة النقد الفلسطينية وبلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين 22 بنكا بتاريخ 2000/6/30 بشبكة فروع ومراكز رئيسة بلغت 118 فرعا ومكتبا ، منها 83 فرعا ومكتبا في الضفة ، 35 فرعا ومكتبا في قطاع غزة ، ويوجد ثلاث إدارات لتلك البنوك في غزة ، (19) إدارة في الضفة الغربية، وتقسّم البنوك العاملة في فلسطين حسب جنسيتها كالتالي :

- 1- تسعة بنوك وطنية هي: فلسطين المحدود ، والتجاري الفلسطيني ، الاستثمار الفلسطيني ، الإسلامي العربي ، القدس للتنمية والاستثمار ، فلسطين الدولي ، الإسلامي الفلسطيني ، الأقصى الإسلامي ، العربي الفلسطيني للاستثمار، بشبكة فروع 50 فرعاً ومكتبا تشمل ما نسبته 42% من إجمالي الفروع العاملة .
- 2- ثمانية بنوك أردنية بشبكة فروع بلغت 56 فرعاً تشكل ما نسبته 47% .
- 3- بنكان مصريان هما العقاري المصري العربي ، البنك الرئيسي للتنمية والإئتمان الزراعي، ولها ثمانية فروع وتشكل 7،6% من إجمالي الفروع العاملة .
- 4- بنكان أجنبيان .
- 5- بنك إسرائيلي في مدينة بيت لحم هو بنك مركائيل ديسكونت (سلطة النقد الفلسطينية، 2000) .

أهداف البحث / يهدف البحث إلى

- 1- التعرف على آلية النظام المصرفي في فلسطين .
- 2- معرفة حجم الودائع والتسهيلات في المصارف .
- 3- التعرف على أسباب إجمام البنوك الفلسطينية عن الاستثمار (تقديم القروض والتسهيلات المصرفية) للشركات العاملة في فلسطين .
- 4- أسباب إجمام أو امتناع البنوك الفلسطينية عن تقديم الخدمات المصرفية لبعض قطاعات الاقتصاد الفلسطيني مثل القطاع الزراعي رغم أهميته للاقتصاد الفلسطيني .

فرضيات البحث

- هناك علاقة بين الظروف السياسية في فلسطين وانخفاض حجم التسهيلات المقدمة (لرجال الأعمال) من قبل البنوك العاملة في فلسطين .
- هناك فروق بين حجم التسهيلات التي تقدمها المصارف الوافدة إلى فلسطين وحجم التسهيلات التي تقدمها البنوك الوطنية .
- هناك علاقة بين حجم التسهيلات المقدمة من البنوك وبين حجم / نوعية الضمانات المقدمة من رجال الأعمال .

دور البنوك في الاستثمار

- هناك علاقة بين حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك وبين نوعية النشاط الاقتصادي الممول من قبل البنوك .
- هناك علاقة بين حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك وبين وجود إدارة لخدمة الزبائن داخل هذه البنوك .

مشكلة البحث

تلعب المصارف دورا هاما في دعم اقتصاد الدول حيث تقوم البنوك بتمويل خطط التنمية على المدى القصير والطويل . وتعالج مشكلة البحث أسباب ضعف البنوك في زيادة حجم ونسب تسهيلاتهما المقدمة إلى قطاعات الاقتصاد الفلسطيني حيث وصل حجم التسهيلات إلى حجم الودائع 35% وهذه نسبة ضعيفة نسبيا مقارنة مع الأردن ، مصر ، ولعل ذلك يضطر البنوك إلى بحث مناخ استثماري أفضل خارج فلسطين حيث وصلت الاستثمارات الخارجية للبنوك (2.273,126) بنسبة (52 %) من إجمالي الودائع للبنوك العاملة في فلسطين (يونيو ، 2000).

مفهوم الاستثمار

هو التعامل بالأموال للحصول على الأرباح ولا يتم عادة إلا بتضحية شيء مقابل شيء يتم الحصول عليه فيما بعد كقيمة حالية مقابل قيمة مستقبلية أو كاستهلاك أني مقابل استهلاك مستقبلي، والاستثمار بمفهوم الواقع يشمل كل من الاستثمار الحقيقي أو الإنتاجي وهو الاستثمار الذي يتم بتداول أصول الإنتاج بهدف زيادة الثروات، كالاستثمار في الأراضي والمصانع والمؤسسات الإنتاجية، والاستثمار المالي وهو الذي يتم بتداول الأوراق المالية المختلفة ، والفرق بين الاستثماريين هو أن النوع الأول يكون نتيجة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد في حين أن النوع الثاني قد لا يتبعه مثل هذه الزيادة في الإنتاج لأنه يمثل انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر مما قد لا يترتب عليه زيادة في القدرة الإنتاجية للاقتصاد .

ومن المعروف أن لكل استثمار عائد، وكذلك فإن لكل استثمار درجة من المخاطرة يتعرض لها بغض النظر عن درجة هذه المخاطرة. وفي العملية الاستثمارية لا

يحبذ المستثمر العادي المجازفة بالمخاطر ويميل دائما إلى الاستثمار الذي يقدم أعلى عائد بأقل درجة من المخاطرة وفي هذه الأيام فإن غالبية المستثمرين لا يمانعون في تقبل درجة من المخاطرة مقابل زيادة أرباحهم وعوا ندهم وأصبحت بذلك عملية المفاضلة بين العائد ودرجة المخاطرة عملية يجب أن يقررها كل مستثمر بذاته، ومن واقع استراتيجيته الخاصة بالاستثمار وحتى يكون الاستثمار ناجح فإنه لا بد من الميزات التالية لأي برنامج استثماري:

1- المحافظة على المبلغ الأصلي للاستثمار

(المحافظة على المبلغ الأصلي وعدم المخاطرة بأي جزء منه).

2- السيولة الملائمة :

توفير السيولة عند الحاجة إليها ولأقل كلفة ممكنة وذلك لأن أي نقص في السيولة قد يترتب عليه نتائج ومضاعفات مكلفة خطيرة .

3- الدخل المناسب من الاستثمار:

وهذا الدخل يتناسب مع حجم الاستثمار والأدوات المستثمرة فيه وهذا الدخل هو الصافي بعد خصم الضرائب .

4- الارتفاع في قيمة الاستثمار .

5- قانونية الاستثمار وأدواته .

ويلعب الاستثمار دورا هاما في دعم قطاعات الاقتصاد المختلفة من زراعة وصناعة وتجارة كذلك يدعم الاستثمار الخاص بالعملية الإنتاجية المستقبلية للقطاع الخاص وبذلك يخلق فرص للعمالة ويزيد الربحية الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة. ويتطلب استقطاب رؤوس الأموال المحلية والاستثمارات الأجنبية استقرارا سياسيا واقتصاديا بالتوازي مع نظام قانوني مناسب بعيدا عن الإغلاقات المتكررة وعدم وجود النظام القانوني والمؤسسات زيادة على ذلك فإن التطور في بناء الطرق والاتصالات، والصحة، والتعليم تدفع باتجاه تطوير مستوى المعيشة للسكان الفلسطينيين كما يساهم في إيجاد المناخ الاستثماري المطلوب لانتعاش الاستثمارات الخاصة. لهذا تكون الاستثمارات العامة مكملة للاستثمارات الخاصة وليست بديلا عنها (الأمم المتحدة 1997) .

في ظل الانتفاضة كان الاستثمار المحلي حوالي 29% من الناتج المحلي ويمثل الاستثمار الخاص الغالبية العظمى منه في حين أن الاستثمار الحكومي لم يتجاوز 3% من

دور البنوك في الاستثمار

النتائج المحلي. وفي عام 1989، 90، 91 بدأ الاستثمار المحلي بالتراجع رويدا رويدا وذلك بسبب الانكماش في الاستثمار الخاص. وفي عام 1992 بدأ الاستثمار المحلي بالانتعاش مرة أخرى وذلك بسبب المفاوضات السياسية والعملية السياسية وتوقع الكثير من رجال الأعمال والتجار انفراجا سياسيا سيؤدي حتما إلى تقليل أو إنهاء التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي، وبلغ الاستثمار المحلي في هذا العام إلى ما يزيد عن 30% من إجمالي الناتج المحلي معظمه من الاستثمار الخاص ولم يتجاوز الاستثمار العام في هذا العام 3.07% من إجمالي الناتج المحلي. وبعد عام 1992 بدأ الاستثمار الخاص بالانخفاض مرة أخرى وبشكل سريع وكان متوقعا أن ترتفع نسبة الاستثمار من الناتج القومي من 9% في عام 1993 إلى 24% عام 1994 إلى 28% عام 1995 حيث إن 21% من 28% متوقع أن تكون استثمار خاص (المؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة، 1997). إلا أنه في عام 1993 انخفض الاستثمار الخاص من 27,15 % إلى 28، 18% ثم انخفض في عام 94 إلى 14,85 % إلى أن وصل في عام 96 إلى 6,57% من إجمالي الناتج المحلي بسبب فرض الطوق الأمني الأول من عام 1993، وكذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الناتج عن سياسة الإغلاقات المتكررة من قبل السلطات الإسرائيلية من ناحية، ومن ناحية أخرى بسبب عدم قيام السلطة الفلسطينية بتطوير الإطار القانوني والضرائبي الملائم وغيرها من الضمانات اللازمة لجذب الاستثمارات بمختلف أشكالها. ومن الجدير بالذكر أنه منذ عام 1993 وحتى عام 1996 بدأ الاستثمار العام بالارتفاع التدريجي البطيء حيث ارتفع عام 1992 من 3.1% إلى 6.15% من الناتج المحلي عام 1996 وأصبح يوازي الاستثمار الخاص في الحجم تقريبا. وكان الاستثمار العام يمثل (10.5%) في عام 92 ثم ارتفع إلى (8، 11%) في عام 93، (11.2%) في عام 94 ثم وصل إلى (13%) في عام 95 (PECDAR، 1997) وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي والمؤسسات الفلسطينية المعنية فإن استثمارات القطاع الخاص تتناقص بدرجة كبيرة حيث كانت في عام 1993 تبلغ (523 مليون دولار ووصلت في عام 1996 إلى (334) مليون دولار أي بنسبة (37%) تقريبا (سلطة النقد الفلسطينية : 1997) ، وتعتبر نسبة التكوين الإجمالي الثابت في الناتج المحلي

معقولة إذا ما قورنت مع معدلات الاستثمار في المنطقة إذ بلغت في المتوسط 20% من الناتج القومي خلال 1970-1993 في حين بلغت هذه النسبة 26.1% في الشرق الأوسط 22.6% في إسرائيل (الزاغة: 1997).

وحتى تتاح الفرصة للبنوك بتمويل الاستثمار لا بد من تحسين المناخ الاستثماري وتوفير البيئة الضرورية لهذا التحسين ويتطلب هذا الأمر بالضرورة تعديلا على بنية الاستثمار الموجود في المناطق الفلسطينية حيث إن 85% من التكوين الرأسمالي الإجمالي الثابت تذهب للبناء عموما وللأغراض السكنية خصوصا . وينتج قطاع البناء والإنشاءات نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة وبلغت قيمة التكوين الرأسمالي الثابت نحو 550 مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الأعوام 92-94، وتشكل الاستثمارات الخاصة نحو 95% من هذه الاستثمارات . ومن المعروف أن 85% من الاستثمارات الخاصة تركز في الأبنية بينما حصة الاستثمارات في الآلات ومعدات النقل لا تتعدى 15% من إجمالي التكوين الثابت . ولعل برنامج الاستثمارات الحكومية للسنوات 95-97 الذي أعده خبراء البنك الدولي بالتعاون مع مجلس الإعمار الفلسطيني يشتمل على استثمارات بقيمة 1250 مليون دولار موزعة على :

218 مليون للطرق، 147 مليون للمياه والصرف الصحي، 200 مليون للكهرباء 62 مليون لميناء غزة، 25 مليون لمطار غزة، 75 مليون لتطوير قطاع التعليم 200 مليون للإسكان 120 مليون لتطوير البنية التحتية بدعم القطاع الخاص وغيرها من الاستثمارات. ولا شك أن الأعمال الإنشائية في مشاريع هذا البرنامج تكاد تصل إلى 70% من حجم الاستثمارات المخططة . (عبد الله ، 1995) .

دور البنوك في دعم الاستثمار

يعتبر التكوين الرأسمالي بشقيه الخاص والعام عاملا مهما من عوامل التنمية، ويتوقف حجم التكوين الرأسمالي على مصادر التمويل المختلفة، سواء كانت الخاصة منها أو العامة ولعل حجم المدخرات الوطنية يعتبر من مصادر التمويل الهامة . ومن هنا تتبع أهمية القطاع المصرفي كقطاع تمويلي يقوم بدور الوساطة بين الممولين والمستثمرين حيث يقوم بحشد المدخرات الوطنية عبر الأوعية الادخارية المختلفة مثل حسابات الودائع

دور البنوك في الاستثمار

ثم القيام بتمويل عمليات الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة (رمضان ، 1990 ، عبد الله ، 1988) ولعل الجهاز المصرفي في فلسطين مدعو لتوجيه أكبر قدر من موارده المالية لتمويل الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار جدوى المشروعات التي يمولها وعليه أن يساهم في عملية التنمية من خلال تعزيز دوره في حشد المدخرات مع التركيز على توفير أدوات ادخارية طويلة الأجل تسمح بتوفير التمويل طويل الأجل في الجهة المقابلة (بسيسو ، 1997).

جدول رقم (1)

أبو معمر

جدول رقم (2)

دور البنوك في الاستثمار

جدول رقم (3)

نسبة التسهيلات إلى الودائع في البنوك التجارية بالمليون جنيه مصري

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	نهاية شهر 6
153929	130348	116654	99491	81755	59674	49617	التسهيلات الإجمالية
201780	187619	176143	153017	138555	125655	117618	إجمالي الودائع
276502	260992	2418609	208467	189580	170965	158976	إجمالي الموجودات
76,29	69,48	66,23	65,02	%59.05	%47.49	%19.42	نسبة التسهيلات

جدول رقم (4)

بنوك الاستثمار

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
28464	23866	19851	16703	14149	11390	9982	التسهيلات الاجمالية
25036	20327	17864	15981	13488	10100	9258	إجمالي الودائع
50544	47229	41954	37384	33915	27827	27772	إجمالي الموجودات
%114	%117	% 111	%15	%105	%113	%108	نسبة التسهيلات إلى الودائع

جدول رقم (5)

بنوك المتخصصة

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
21739	18165	15684	12632	10701	8770	7995	التسهيلات الإجمالية
10527	8520	6567	5860	4491	3450	2498	إجمالي الودائع
24580	21341	181996	15303	13169	12370	11502	إجمالي الموجودات
%207	%213	%239	%312	%239	%254	%320	نسبة الودائع إلى التسهيلات

ويوضح الجدول رقم (1) نسبة كل أصل من أصول البنك إلى إجمالي الأصول . ومن الملاحظ أن نسبة التسهيلات إلى الموجودات قبل البنوك العاملة في فلسطين تتراوح بين 19%، 28% لسنتي 96، يونيو 2000 على التوالي ، أما في الأردن فقد بلغت نسبة التسهيلات إلى الموجودات نسبة (46.21%) في عام 1995 وبلغت في أغسطس 2000 ما يزيد عن 42% (البنك المركزي الأردني ، 2000)، وفي مصر بلغت التسهيلات إلى الودائع في البنوك التجارية 42.19% في عام 1993 ، ثم بدأت في الارتفاع بشكل واضح إلى أن وصلت إلى 76.29% في يوليو 1999م (البنك المركزي المصري ، 1999) ، أما في بنوك الاستثمار في مصر فقد بلغت النسبة 114% في عام 1999 ووصلت النسبة في البنوك المتخصصة إلى 207% في عام 1999 (البنك المركزي المصري ، 1999) وفي المقابل فإن ودائع البنوك العاملة في فلسطين في الخارج عالية جدا حيث بلغت 63% من إجمالي الأصول لعام 1996 ، وانخفضت إلى 52% في يونيو 2000 ، وقد بلغت الموجودات الأجنبية للبنوك الأردنية (22.34%) عام 1995، وارتفعت قليلاً في أغسطس 2000 لتصل إلى 27.86% من إجمالي الموجودات (البنك المركزي ، 2000). ومن خلال دراسة وضع البنوك العاملة في فلسطين يتضح أن نسبة الموجودات الأجنبية إلى إجمالي الودائع عال جداً مقارنة مع البنوك العاملة في الأردن (27.86%) في أغسطس 2000م، كذلك فإن نسبة التسهيلات إلى إجمالي الموجودات الذي تعتبر منخفضة جداً مقارنة مع الأردن ومصر مما يبرر رأي مدراء البنوك العاملة في فلسطين وخاصة الوافدة منها بأن المناخ الاستثماري في فلسطين غير مشجع لهم وبالتالي يبحثون

دور البنوك في الاستثمار

عن ذلك خارج فلسطين. ولعل هذا ما أكدته انتفاضة الأقصى في 28/9/2000م وحتى الآن حيث أحجمت جميع البنوك العاملة في فلسطين عن منح تسهيلات جديدة لعملائها .

التسهيلات التي تقدمها البنوك

• التسهيلات التي تقدمها البنوك الوطنية

يوضح الجدول رقم (6) حجم ونسبة التسهيلات المناسبة التي تقدمها البنوك الوطنية

لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني 31/12/98 . (بالمليون دولار)

جدول رقم (6)

المساهمة في شركات فلسطينية	التسهيلات المباشرة (الودائع)	المساهمة في شركات فلسطينية	التسهيلات المباشرة	إجمالي	البنك
64%	45,7%	197،	63.823	139728	بنك فلسطين
16،	56.4	83،	28.435	50.405	البنك التجاري الفلسطيني
10.28	45	4719	19.497	43.614	بنك الاستثمار الفلسطيني
10.17	31	4788	14.822	47.086	الإسلامي العربي
3.1	83	572،	15.445	18.541	بنك القدس للاستثمار والتنمية
-	53	-	19.276	36.509	بنك فلسطين الدولي
-	129	-	5.399	4.194	البنك الإسلامي الفلسطيني
77.97	260	931،	4.735	1.194	العربي الفلسطيني للاستثمار
-	-	-	-	-	بنك الأقصى الإسلامي
2.56%	50.1%	11.290	171.432	440.426	الإجمالي

ويتضح من الجدول السابق إن إجمالي حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك الوطنية تقدر بـ 432،171 مليون دولار ، يساهم فيه بنك فلسطين بأعلى حجم للتسهيلات (63،823)، إلا أنه عند النظر إلى نسبة التسهيلات إلى الودائع فإن البنك العربي الفلسطيني للاستثمار ، والبنك الإسلامي الفلسطيني يبدو للوهلة الأولى أنها يحتلان

دور البنوك في الاستثمار

المراكز المتقدمة (260%، 129%) على التوالي حيث يقدمان حجم التسهيلات 4.735 مليون دولار ، 5.399 مليون دولار على التوالي في عام 98م. ولعل إجمالي التسهيلات التي تقدمها البنوك الوطنية ضعيفة جدا مقارنة مع ما تقدمها البنوك العاملة في فلسطين رغم قبول نسبة التسهيلات إلى الودائع لدى سلطة النقد.

جدول رقم (7)

التسهيلات /الودائع -99/12/31 2000/3/31		المساهمة في شركات فلسطينية -99/12/31 2000/3/31		التسهيلات المباشرة -99/12/31 2000/3/31		ودائع العملاء -99/12/31 2000/3/31		البنك
47%	51.1%	197	197	87,627	91.616	188,104	178,085	بنك فلسطين
49,1	54%	270	.270	35,472	36,300	72,318	66,748	البنك التجاري الفلسطيني
56,1	52	11,631	7,822	42,384	34,492	75,565	66,984	بنك الاستثمار الفلسطيني
31	32	9,296	6,008	21,572	20,141	70,203	62,127	البنك الإسلامي العربي
65,5	62	1,129	1,009	23,977	18,843	36,632	30,543	بنك القدس للتنمية والاستثمار
63	60,7	43	43	31,520	30,594	49,930	50,339	بنك فلسطين الدولي
117	128	4	4	12,189	10,773	10,389	8,435	البنك الإسلامي الفلسطيني
596,3	518	33	33	9,791	9,760	1,642	1,886	العربي الفلسطيني للاستثمار
20,9	21	18	33	2,292	1,387	10,987	6,618	بنك الأقصى الإسلامي
51,7	54	22,621	15,386	266,824	253,906	515,670	471,765	مجموع البنوك الوطنية

ويوضح الجدول رقم (7) أن جميع البنوك الوطنية قد زادت في حجم ودائع العملاء فيها باستثناء بنك فلسطين الدولي ، العربي الفلسطيني للاستثمار . كذلك فإن حجم الودائع زاد من (471 ، 765) مليون دولار عام 99 إلى (515.670) مليون دولار في مارس 2000م.

ويحتل بنك فلسطين أعلى حجم تسهيلات (616 ، 91) مليون دولار (87627) مليون في عامي 99، 2000 على التوالي بنسبة حجم التسهيلات إلى الودائع (1،51%)، (1،49%) لعامي 99 ، 2000 على التوالي. وبالرغم من أن هذه النسب مقبولة لدى سلطة النقد الفلسطينية إلا أنه من المرجو زيادة حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الفلسطينية حيث إن حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك الوطنية لعامي 99، مارس 2000 هي (906،253) مليون دولار (266 ، 824) مليون دولار وهي قليلة مع حجم التسهيلات بجميع البنوك العاملة في فلسطين (1.005465) مليون (1،094،407) مليون لعامي 99، مارس 2000 على التوالي . ومن الجدير بالذكر التنويه إلى أن حجم تسهيلات البنك العربي في مارس 2000 بلغ 261.423 مليون دولار .

وعند مناقشة أسباب ضعف حجم التسهيلات لدى البنوك الوطنية مع مدراء هذه البنوك أوضح كثير من مدراء البنوك أن هذه النسب معقولة وأن هذه التسهيلات سوف يتم زيادتها في حال توفير المناخ الاستثماري المناسب بالإضافة إلى وجود الضمانات وأهم هذه الضمانات من وجهة نظر البنوك هي الرهن العقاري ورهن الشقق وكفلاء مضمونين . (مقابلات مع مدير بنك فلسطين ، مدير البنك التجاري الفلسطيني ، مدير بنك الاستثمار الفلسطيني - غزة ، مدير بنك القدس للتنمية والاستثمار - غزة - الإسلامي الفلسطيني بغزة ، الإسلامي العربي بغزة - 1999 ، 2000) ويعتقد (مرزوق، 2000) أن عملية الضمان ما هي إلا ضمانة للبنك ليس إلا ، وأن وجود مصدر تسديد مضمون أفضل من جميع الضمانات السابقة .

ومما سبق يتضح أن البنوك الوطنية تقوم بدورها المقبول في دعم الاستثمار المحلي في فلسطين حيث إن إجمالي التسهيلات إلى الودائع بلغ (1،50%) في عام 98، (54%) في عام 99 وبلغ (7 ، 51%) في مارس 2000م .

دور البنوك في الاستثمار

- **التسهيلات التي تقدمها البنوك الأردنية والمصرية**
الودائع والتسهيلات لدى البنوك الأردنية والمصرية العاملة في فلسطين
جدول رقم (8)

يوضح الجدول رقم (8) التسهيلات المباشرة التي تقدمها البنوك العربية (الأردنية والمصرية) للقطاعات الاقتصادية في فلسطين، وعلاقة هذه التسهيلات مع ودائع الجمهور في السنوات 98، 99، مارس 2000 م. ومن الجدير بالذكر أن حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك الأردنية هي 568,9، 615.9، 682 مليون دولار في السنوات 98،99، مارس 2000 م على التوالي، وتعتبر حجم التسهيلات منخفضاً إذا ما تم مقارنته مع حجم الودائع 216,2 مليار، 313,2 مليار للسنوات 98-99-2000 مارس على التوالي وتقدر نسبة التسهيلات إلى الودائع للبنوك الأردنية العاملة في فلسطين 3,29%، 27%، 5، 29% للسنوات 98، 99، مارس 2000 م على التوالي.

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أن أعلى حجم تسهيلات تقدمه البنوك الأردنية هو البنك العربي 9,202 مليون، 1، 195 مليون، 4، 261 مليون دولار للسنوات 98،99، مارس 2000 م على التوالي، يليه بنك القاهرة عمان حيث يقدم تسهيلات، 164 مليون 4,180، 183.1 مليون دولار في السنوات 98،99، مارس 2000 م على التوالي، يليه بنك الأردن 3,92 مليون، 2,89، 83.3 في السنوات 98،99، مارس 2000 م على التوالي. ويتضح من ذلك أن البنك العربي و بنك القاهرة /عمان، بنك الأردن تقدم غالبية التسهيلات البنوك الأردنية في عام 2000/3 م (4,261 + 1، 183، 3,83) 8,528 مليون أي أكثر من 70% من إجمالي حجم التسهيلات للبنوك الأردنية. إلا أنه عند النظر إلى نسبة التسهيلات إلى الودائع فإن البنك العربي يحتل أقل نسبة في البنوك الأردنية (20%، 16%، 7,21%) للسنوات 98،99، 3/2000 م، على التوالي وكذلك بنك الأردن وبنك القاهرة /عمان وهذا يفسر لنا مدى إقبال المودعين والعملاء على البنك العربي، مما يصعب على البنك استثمار هذه الودائع داخل فلسطين ويعتبر ذلك أحد الأسباب التي تبرر استثمار هذه البنوك للأموال خارج فلسطين، إلا أن نسبة بنك القاهرة/عمان، بنك الأردن أعلى نسبياً من البنك العربي حيث بلغت نسبة التسهيلات إلى الودائع 35,6%، 31% على التوالي مما يجعل هذه النسب مقبولة إلى حد ما لسلطة النقد الفلسطينية.

دور البنوك في الاستثمار

وبالنظر إلى البنوك المصرية نجد أن البنك العقاري ، يقدم تسهيلات 67.19 ، 89.16 ، 94.8 مليون دولار للسنوات 98،99، مارس 2000 م على التوالي وتمثل هذه التسهيلات نسبة عالية إلى الودائع 71% ، 75% ، 76% للسنوات 2000/98،99،3 م على التوالي . ورغم قلة التسهيلات التي يقدمها البنك الرئيسي للتنمية 10،9 مليون ، 11،11 مليون، 11 مليون دولار للسنوات 2000/98،99،3 م على التوالي إلا أن نسبة هذه التسهيلات إلى الودائع عالية جدا 263%، 252%، 6،230% ، أي أن البنك الرئيسي للتنمية لا يعتمد فقط على ودايع الجمهور بل يستقدم جزءا من رأس مال البنك أو من استثمارات الجمهور خارج فلسطين ويستثمره في تقديم التسهيلات للاقتصاد الفلسطيني . وعند مناقشة مدراء البنوك حول أسباب انخفاض نسبة التسهيلات إلى الودائع في البنوك الأردنية خاصة البنك العربي ، بنك الأردن ، وبنك القاهرة عمان أتضح أن الأسباب تكمن في :

- 1- عدم توفر المناخ الاستثماري المناسب في فلسطين . ويعتقد (حنتولي ، 2000) أن توجه المصارف إلى الاستثمار في الخارج ليس لوجود بديل خارجي أفضل ولكن بسبب عدم وجود فرص / مناخ استثماري في فلسطين ولعل الاستثمار في الخارج لا تعود بالربح العالي على البنوك ولكن تغطي بالكاد تكاليف الودائع .
- 2- عدم استقرار الظروف السياسية (حنتولي ، 2000) ولعل ما يؤكد ذلك ما حدث في انتفاضة الأقصى من شل معظم مرافق الحياة الاقتصادية في اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر 2000 ، يناير ، فبراير 2001.
- 3- عدم قدرة العملاء على توفير الضمانات اللازمة لمنح التسهيلات مثل الرهن العقاري الطابو (للأرض) ، عدم تملك الشقق، حيث أن البنوك تقوم برهن الأرض الطابو من الدرجة الأولى فقط (الشوا ، 2000).
- 4- بطء المحاكم حيث تستغرق القضية الواحدة أكثر من خمس سنوات وبعض القضايا لم تحل إلى الآن (بلل ، 2000).
- 5- عدم وجود آلية للرهن الحيازي (التمثل في رهن الآلات والمواد الخام) (حنتولي ، 2000).

6- قانون الرهن العقاري الذي بدأ العمل به في الضفة الغربية ولم يتم العمل به في قطاع غزة حتى الساعة بسبب اختلاف القوانين (قوانين مصرية) المعمول بها عن تلك المعمول بها في الضفة الغربية (قوانين أردنية).

7- عدم وجود محاكم تجارية (متخصصة) وكذلك عدم وجود محكمين مصرفيين مما يؤدي إلى طول فترة التحكيم التي قد تستغرق أكثر من 6 سنوات كما هو الحال في قضايا واجهت البنوك ورغم وجود رهن عقاري لصالح البنك .

ومن الملاحظ أن جميع البنوك العاملة في فلسطين ليس لديها إدارة أو قسم مستقل أو حتى موظف مسئول عن تقديم الخدمات لجمهور العملاء وحل مشاكله، وتقديم النصائح والإرشادات المالية، وإرشاده إلى مجالات الاستثمار الناجح في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أنه من خلال المقابلات مع مدراء البنوك أوضح البعض أن هذه الخدمات تقدم من خلال قسم التسهيلات أو من خلال الإدارة الإقليمية للبنك . ويعتقد الباحث أن الضمان الوحيد والأكثر واقعية لتسديد القروض والتسهيلات التي تمنحها البنوك هو نجاح المشروع الممول من قبل البنك ، إن دور البنوك في تقديم الإرشادات المالية والتوعية بأهمية دراسات الجدوى الاقتصادية والتدفقات النقدية لا زال ضعيفا جدا . ولعل تركيز البنوك في تقديم التسهيلات للعملاء يعتمد بشكل أساسي على تقدير قدرة العميل المالية في استيفاء الديون وعلى سمعته وعلاقاته الشخصية حيث أكدت بعض البنوك على أنها تهتم بتوفر مصادر السداد حتى في حال فشل المشروع وتعتبرها أهم من الربحية (بلل ، 2000)، ولا يعتمد على الجدوى المالية للمشروعات . وعلى الرغم من أهمية إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها فإن (سعدة ، 2000) يرى أن دراسة الجدوى يجب أن يقوم بإعدادها العميل وليس البنك خوفاً من تحميل البنك المسؤولية في حال فشل الدراسة .

وبالنظر إلى إجراءات التسهيلات وطلبات الائتمان في البنوك العاملة في فلسطين يتضح تماماً أن متخذ قرار منح التسهيلات يعود إلى إدارة عليا أو إقليمية في البنوك وليس إلى إدارة فنية متخصصة تتخذ القرار على أساس جدوى المشروع المستقبلية .

دور البنوك في الاستثمار

أضف إلى ذلك فإن قرار التمويل يتطلب موافقة الإدارة الإقليمية للبنك في فلسطين، وفي كثير من الأحيان يتطلب ذلك الرجوع إلى الإدارة الرئيسية في عمان أو القاهرة مما يزيد من صعوبة الحصول على التسهيلات ، وتكتفي هذه البنوك بدراسة الوضع المالي للعميل في البنك الذي يتعامل معه وأحياناً يتم طلب آخر ميزانية رسمية من العميل.

ويتضح مما سبق أن هناك فروقا أساسية بين حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك الوطنية وما تقدمه البنوك الوافدة حيث تقدم البنوك الوطنية 171,432 ، 253,906 ، 266,824 مليون دولار في السنوات 2000/98،99،3 م على التوالي . في حين أن البنوك الأردنية تقدم حجم تسهيلات أكبر من الذي تقدمه البنوك الوطنية حيث بلغت حجم التسهيلات 568.999 ، 615.990 ، 682.616 مليون دولار في السنوات 98،99،2000 م على التوالي إلا أنه عند مقارنة نسبة التسهيلات إلى حجم الودائع في كل من البنوك الوطنية والأردنية يتضح أن هذه النسب في البنوك الوطنية أعلى بكثير من تلك التي في البنوك الأردنية، ففي البنوك الوطنية بلغت النسبة 1،50% ، 54% ، 51% في السنوات 2000/98،99،3 م على التوالي في حين بلغت النسبة في البنوك الأردنية 3،29% ، 27% ، 5،29% . ومن ناحية أخرى فإن هناك فروقا بين حجم التسهيلات في البنوك الوطنية والبنوك المصرية حيث بلغت حجم التسهيلات في البنوك المصرية 78,168 ، 100,259 ، 105,776 مليون دولار في السنوات 2000/98،99،3 م على التوالي . إلا أن نسبة التسهيلات إلى الودائع في البنوك المصرية أعلى منها في البنوك الوطنية حيث بلغت هذه النسبة 64% ، 70% ، 75% ، للسنوات 98،99،2000 م على التوالي .

ولعل هذه الأرقام توضح مدى اهتمام البنوك العاملة (العربية والفلسطينية) في البحث عن فرض استثمار خارج مناطق السلطة الوطنية ويمكن القول بأن استثمار هذه الأموال خارج مناطق السلطة الوطنية يؤكد مدى حرمان هذه المناطق من الاستفادة من هذه الأموال وخاصة أن المنطقة في أمس الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل .

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة زيادة الوعي المصرفي لدى المواطنين بشكل عام وأصحاب الودائع بشكل خاص، وذلك من أجل دعم البنوك في مشروع الاستثمار الوطني لودائعهم داخل مناطق السلطة الوطنية ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

- 1- تغيير هيكل الودائع من قصيرة الأجل إلى متوسطة وطويلة الأجل .
- 2- رفع نسبة التسهيلات إلى الودائع المقبولة لدى سلطة النقد من 40% إلى 50% مما يزيد من فرصة استثمار البنوك في فلسطين. ويعتقد مدراء البنوك العاملة في فلسطين أنه لآمانع لديهم من زيادة استثماراتهم المحلية في حال توفر الفرص الاستثمارية والظروف السياسية المناسبة لذلك. ولعل سوق الأوراق المالية الفلسطينية يعتبر أحد المجالات الهامة للاستثمار.
- 3- دعوة البنوك العاملة في فلسطين لتمويل المشروعات الاقتصادية الاستراتيجية.(الشوا،1999) ، (فارس ، 2000) ، (بلل ، 2000) ، هذا مع العلم بأن السلطة حصلت على تمويل لمشروع المطار ، المطاحن ، ومجمع الوزارات من البنك العقاري العربي المصري الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة التسهيلات إلى الودائع إلى ما يزيد عن 72.8% (سعدة ، 2000) .

كذلك فإن البنك العربي قام بتمويل كفالات الميناء بحوالي 5 مليون دولار ومشروع (Maving Pic) بحوالي 15 مليون دولار ، وشركة الكهرباء بحوالي 105 مليون دولار بين مساهمة وتمويل، وأكد (الشو ، 2000) أن السلطة لو عرضت على البنك العربي المساهمة في المطار والمطاحن لوافقوا على ذلك ، ومع ذلك فإن معظم البنوك خاصة الوطنية أكدت استعدادها للمساهمة في المشارك الاستراتيجية الحكومية مثل الميناء، الكهرباء ، الاتصالات، وغيرها .

- 4- عقد الندوات وورشات العمل المتخصصة التي تحقق الأغراض السابقة أضف إلى ذلك فإن البنوك المحلية مطلوب منها توفير مراكز (إدارات) لتقديم الخدمات والإرشادات المالية لعملائها مثل المساعدة في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة، وذلك كضمان يكاد يكون الأقوى من أجل الحفاظ على أموال البنوك والمستثمرين .

دور البنوك في الاستثمار

ويرى (عبد الله ، 1998) أن دراسة الجدوى للمشاريع الكبيرة مهمة في اتخاذ قرار التمويل ، وإحجام البنوك عن الإقراض قد يكون بسبب الخوف من تعثر المعتمد في السداد (ولا يوجد معتمد يسعى للخسارة وتشويه سمعته) والمهم هو معرفة المركز الفعلي للمعتمد وليس موقفه الدفترى كذلك بالنسبة للتمويل الكبير فإن المشروع هو الضمان ، ولعل الوصول بالائتمان إلى صورة المعادلة الرياضية أحد جوانبها الضمانات المقدمة نظير القرض والجانب الآخر هو مخاطر القرض هي معادلة يستحيل تحقيقها فلن يستطيع الضمان أن يلغي المخاطر وأحيانا ما يتوافر الضمان وتزيد المخاطر عندما لا يستطيع البنك تسهيل هذه الضمانات (الحلواني ، 1997).

إن استثمار حوالي (2) مليار دولار والذي يمثل 52% من أصول البنوك العاملة في فلسطين لعام 99 سيعطي دفعة قوية للاقتصاد الفلسطيني في كافة النواحي الزراعية ، الصناعية ، والخدماتية ، وغيرها ، أضف إلى ذلك فإن استثمار هذه الأموال ولو بإعفاء كامل من ضريبة الدخل لعدة سنوات سيضخ لخزينة السلطة الوطنية ما لا يقل عن 340 مليون دولار (ضريبة القيمة المضافة)، أي أن استثمار حوالي (2) مليار دولار سيمنح السلطة ما لا يقل عن 340 مليون دولار هذا بالإضافة إلى جزء لا بأس به من الجمارك ولا يعني ذلك إقدام البنوك على استثمار هذه الأموال في مشروعات غير مدروسة جيدا أو في قطاعات لا تحقق أرباحا وبالتالي إلى أصحاب الودائع .

يعتقد (سمير عبدالله ، 97) أن سبب قلة الإقراض الذي تقدمه البنوك العاملة يعود إلى عدة أسباب:

- 1- حداثة البنوك على البلد (94-95) وكذلك عدم وجود تاريخ ائتماني للمقترض ومعرفته بالسوق محدودة .
- 2- خبرة البنوك والعاملين فيها فقيرة ومحدودة ولا تتعدى السنتين أو الثلاث وهذه مشكلة مؤقتة .

3- الوضع الاستثماري العام في البلد حيث توصف فلسطين بأنها نفس البلاد ذات نسبة المخاطرة العالية فيها نتيجة التقلبات السياسية مما يجعل العديد من رجال الأعمال يحجم عن الاستثمار .

4- ضيق قاعدة الضمانات التي يستطيع المقترضون تقديمها للحصول على التسهيلات مثلا : نسبة الأراضي المسجلة في الطابو لا تتعدى 20% بينما 80% منها غير مسجلة ولا يمكن أخذ ضمانات لها إضافة إلى عدم وجود إطار إداري لإدارة رهونات الأموال المنقولة ولا يوجد سجل رهونات مركزية كما أن قانون تملك الشقق غير جاهز حتى الآن .

ولعل هناك الكثير من المعوقات التي تجعل البنوك تحجم عن الاستثمار المحلي مثل الظروف السياسية المحيطة وعدم الاستقرار ، قصور الأنظمة والقوانين الإدارية من حيث الإعفاءات والتسهيلات ، والتعقيدات الروتينية وعدم توفر البنية التحتية الاستثمار (مناطق صناعية محددة وجاهزة) بالإضافة إلى عدم قدرة البنوك من الناحية القانونية والفنية للاستثمار طويل الأجل .

ومن الجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن الموجودات الأجنبية للبنوك الأردنية العاملة في أغسطس 2000 بلغت 3484.6 مليون دينار أردني أي بنسبة 27.86% من إجمالي موجودات المصارف (البنك المركزي الأردني، 2000) . (انظر جدول رقم 2) . وحتى يتم تشجيع البنوك لاستثمار أموالها داخل مناطق السلطة الوطنية فإنه مطلوب من سلطة النقد الفلسطينية أن تزيد من استثماراتها داخل البلد وليس خارجه .

دور البنوك في الاستثمار

جدول رقم (9)

1998		1997		1996		1995		
مليون		مليون		مليون				
61.55	181.97	40.11	109.080	42,35	86,900			الموجودات الأجنبية
32.33	95.59	51.15	139.040	57.03	117.020	98.65	44.60	أرصدة لدى البنوك في فلسطين
5.52	16.31	0.59	1.620	0.32	0.610	%0.75	350.	الموجودات الثابتة
5.52	16.31	0.59	1.620	0.32	0.650	%0.60	270.	موجودات أخرى
	17.62							سلف وقروض حكومية
%100	295,65	%100	268.63	%100	205,30	%100	45.470	المجموع

ولعل المتتبع للجدول رقم (9) يجد أن استثمارات سلطة النقد الفلسطينية لدى البنوك المحلية كان 98.65 % في عام 1995 ، في حين انخفض إلى 51.51 % عام 1997 وانخفض إلى 32.33% في نهاية عام 1998، وبمعنى آخر فإن سلطة النقد الفلسطينية تستثمر ما يزيد عن 42% من إجمالي ممتلكاتها خارج مناطق السلطة الوطنية في عام 96 ، حوالي 40% في عام 1997 ، وما يزيد على 61% في عام 1998 ولعل ذلك يعود الى نفس أسباب استثمار البنوك التجارية لأموالها في الخارج .

أبو معمر

التوزيع النسبي للتسهيلات في فلسطين :

جدول رقم (10)

دور البنوك في الاستثمار

ويوضح الجدول رقم (10) أن غالبية التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك في فلسطين عبارة عن حساب جاري مدين ، وإن كانت نسبة هذا الحساب تنخفض شيئاً فشيئاً حيث كان في يناير 1996 ما يزيد على (72%)، وفي ديسمبر 1996 بلغت حوالي (60%) ثم انخفضت في ديسمبر 1997م ، 1998 ، 1999م إلى حوالي (53%)، ووصلت إلى حوالي 50% في مارس 2000م، ولعل الحساب الجاري المدين يعكس طبيعة التسهيلات التي يقدمها البنك حيث المدى القصير (سنة مالية قابلة للتجديد) مع ارتفاع نسبة الفائدة عليه (قد تصل الفائدة على الشيك إلى 20%) وهذا في العادة لا يستخدم للاستثمار طويل الأجل لقصر الفترة وارتفاع معدل الفائدة على هذا الحساب . ويوضح الجدول كذلك الاهتمام بالتسهيلات عبر القروض حيث يزداد من سنة إلى أخرى حيث كان حوالي 26% في يناير عام 96 ثم ارتفع في ديسمبر 96 إلى ما يزيد من ثلث التسهيلات ،وارتفع في ديسمبر 97 ليصل إلى ما يزيد على (41%) من إجمالي التسهيلات إلى أن زاد عن 43% في مارس 2000م، وتتميز القروض عن الحساب الجاري المدين بانخفاض سعر الفائدة عليها طول فترة التسديد نسبياً، حيث يصل إلى 3 سنوات وفي بعض البنوك قد تصل إلى (4) سنوات (الشوا، 2000م)

ويوضح الجدول رقم (11) أن البنوك التجارية في مصر تقدم نسبة تسهيلات أقل من عام (جاري مدين إلى إجمالي التسهيلات حوالي 89% في عام 1993 وانخفضت بشكل ملحوظ في عام 1995 حيث وصلت إلى 58.8% ثم ارتفعت لتصل إلى 73.37% 1999 . ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه التسهيلات بدون ضمانات . كذلك فإن نسبة التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل (قروض) إلى إجمالي التسهيلات منخفض نسبياً حيث بلغ 10.96% في عام 1993 ، وارتفع نسبياً إلى 28.93% في عام 1995 ، ثم استقر عند 26.62% في عام 1999 .

جدول 11

جدول رقم (12)

القروض والتسهيلات حسب المدة (بنوك الاستثمار في مصر)

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	
28.234	23.652	19.677	16.498	14.073	11.333	7.859	التسهيلات بدون خصم الكمبيلات
						%100	النسبة
21.461	18.062	14.783	12.139	10.064	7.474	4.168	تسهيلات أقل من سنة
76.01	76.37	75.13	73.58	71.51	65.95	53.3	النسبة
7.493	6.285	5.390	4.376	4.154	3.573	1.896	ضمانات متعارف عليها
13.988	11.777	9.393	7.763	5.910	3.901	2.272	بدون ضمانات
6.773	5.590	4.894	4.359	4.009	3.859	3.391	عرض تسهيلات أكثر من عام
23.99	23.63	24.87	26.42	28.49	34.05	46.97	النسبة
5.593	4.727	4.353	3.977	3.606	3.531	3.193	بضمان عقاري
1.180	،863	،541	،382	،403	،328	،498	بضمانات أخرى

ولقد بلغت نسبة التسهيلات لفترة أقل من عام حوالي 53% من إجمالي حجم التسهيلات معظمها بدون ضمانات ، في حين بلغت التسهيلات لفترة أطول من عام (تسهيلات متوسطة وطويلة الأجل معظمها بضمانات) حوالي 47% في عام 1993 م . وفي عام 1996 بلغت نسبة التسهيلات لأقل من عام حوالي 74% وارتفعت هذه النسبة إلى حوالي 76% في عام 1999 . ومن الملاحظ أن معظم هذه التسهيلات بدون ضمانات . كذلك فإن الجدول السابق يوضح أن نسبة التسهيلات متوسطة وطويلة الأجل التي تمّول من بنوك الاستثمار في مصر بلغت حوالي 26% في عام 1996 ، وانخفضت إلى حوالي 24% في عام 1999 ، ومعظم هذه التسهيلات بضمانات .

جدول رقم (13)

التسهيلات الإئتمانية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية (حسب النوع والمدة

(بالمليون دينار)

أغسطس 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
4528,6	4466,0	4285,3	3979,7	3920,3	3705,7	إجمالي التسهيلات
%100	%100	%100	%100	%100	%100	النسبة
1416,3	1394,9	1329,1	1216,6	1223,0	1215,3	جاري مدين
%31,27	%31,23					النسبة
2712,9	2668,5	2547,1	2340,6	2265,7	2063,5	قروض
%59,91	%59,57					النسبة
الاستحقاقات						
473,1	460,5	403,8	350,9	344,8	353,6	شهور (3)
246,2	264,9	271,8	9,207	244,6	228,7	شهور (3-6)
400,9	385,7	422,4	402	462,5	431,7	شهور (6-12)
1193,4	1192,0	1164,7	1102	948	870,1	أكثر من (12) شهر
%26,35	%26,69	%27,18	%27,69	%24,18	%23,48	النسبة
82,6	60,3	52,4	62,7	95,3	92,7	المقبوضات
316,7	305,1	232,0	214,7	170,5	86,7	المجموع
399,4	402,6	409,1	422,5	431,6	426,9	خصومات الأوراق المالية
الاستحقاقات						
117,8	121,3	133,4	130	129,5	128,1	شهور (3)
73,6	71,2	68,9	64,7	76,3	79,1	شهور (3-6)
58,2	63,0	71,4	78	88,2	86,2	شهر (6-12)
54,1	57,2	57,2	63,5	54,4	53,6	شهر (3-6)
10,3	9,6	9,9	11,8	15,2	27,2	المقبوضات
85,4	80,3	68,3	74,5	68	52,7	مجمعة
النسبة من إجمالي التسهيلات						
أغسطس 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
31,3	31,2	31,0	30,6	31,2	32,8	الجاري المدين
59,9	59,8	59,4	58,8	57,8	55,7	القروض
8,8	9,0	9,6	10,6	11	11,5	خصومات الأوراق المالية

دور البنوك في الاستثمار

أما البنوك العاملة في الأردن وكما يوضح الجدول رقم (13) فبلغت نسبة الجاري المدين 32.8% ، 31% في عامي 1995 ، 1998 على التوالي وصلت إلى 59.4% في عامي 1995 ، 1998 على التوالي وارتفعت إلى 59.9% في أغسطس 2000م . ورغم ارتفاع نسبة القروض إلى إجمالي التسهيلات فإن القروض التي تقدمها البنوك العاملة في الأردن تتراوح بين 3 شهور ، 6 - 12 شهرا ، أكثر من 12 شهرا ، وبالنظر إلى القروض أكثر من عام في البنوك الأردنية نجد أن نسبتها 23.48 ، 27.18% من إجمالي التسهيلات في حين انخفضت هذه النسبة إلى 26.35% في أغسطس 2000م . ومما سبق يتضح أن نسبة الجاري المدين إلى إجمالي التسهيلات للبنوك العاملة في فلسطين في عامي 1999 ، مارس 2000 هو 53.88% ، 50.84% على التوالي ، في حين أن نسبة البنوك التجارية في مصر 74.43% ، 73.37% ، لعامي 98 ، 99 . وللبنوك الاستثمارية في مصر بلغت 76.37% لعامي 98 ، 99 . أما نسبة الحساب الجاري للبنوك العاملة في الأردن فهي 64.83 ، 64.11 لعامي 1999 ، أغسطس 2000م . ومن الجدير بالذكر أن نسبة الحسابات المدينة مقبولة جداً في حال مقارنتها مع الأردن ومصر .

أما بخصوص القروض أكثر من عام، فإن نسبتها إلى إجمالي التسهيلات في فلسطين بلغت 43.34% ، 43.55% لعامي 1999 ، مارس 2000م على التوالي ، أما للبنوك التجارية في مصر فقد بلغت 25.57% ، 26.62% لعامي 98 ، 99 على التوالي ولبنوك الاستثمار في مصر بلغت نسبة القروض أكثر من عام إلى إجمالي التسهيلات 23.63% ، 23.99% لعامي 98 ، 99 على التوالي، وفي البنوك العاملة في الأردن بلغت نسبة القروض لأكثر من عام 26.69% ، 26.35% لعامي 99 ، أغسطس 2000م على التوالي .

ويتضح من ذلك ارتفاع نسبة القروض لأكثر من عام في فلسطين عن مثيلاتها في كل من مصر والأردن . إن ذلك يعتمد بشكل دقيق على دقة الأرقام الواردة عن القروض في البنوك العاملة في فلسطين حيث إن الإحصائيات الواردة من سلطة النقد الفلسطينية وكذلك من خلال السيد محافظ سلطة النقد (بسيسو ، 2000) وكذلك من خلال

مقابلات مع مدراء البنوك لم نستطع تصنيف هذه القروض لفترات أقل أو أكثر من عام حيث رفضت البنوك توضيح ذلك واكتفت باعتبار أن القروض هي أكثر من عام وأن حساب الجاري المدين أقل من عام .

وتتميز القروض عن الجاري المدين بانخفاض سعر الفائدة عليها ، وطول فترة التسديد نسبياً ، حيث يصل إلى 3 سنوات وفي بعض البنوك قد يصل من 4 - 5 سنوات (الشوا، 2000)

جدول رقم (14)

نسبة القروض إلى إجمالي موجودات البنوك العاملة في فلسطين (بالمليون دولار)

البند	قيمة الموجودات	قيمة القروض	نسبة القروض إلى الموجودات
ديسمبر 96	2200.35	146.26	6.65%
ديسمبر 97	2907.55	252.63	8.69
ديسمبر 98	2336.65	327.85	9.83%
ديسمبر 99	3857.40	436.18	11.31%
مارس 2000	4034.38	476.57	11.81%

ويتضح من الجدول رقم (14) أن نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات في البنوك الفلسطينية نسبة ضعيفة جداً ، رغم أن وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الكلاسيكية للمصرف التجاري وهي من أعماله الأساسية حيث كانت هذه النسبة 6.65% في عام 96 وبلغت 11.81% في مارس 2000م . وهذا دليل واضح على إجماع البنوك عن منح قروض طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المنتجة وبقية التسهيلات تأخذ شكل الحسابات الجارية المدنية والقروض قصيرة الأجل وبضمانات شخصية . ولعل المجتمع الفلسطيني يتمتع بنسبة عالية من السيولة النقدية تصل إلى 75% من الناتج المحلي

دور البنوك في الاستثمار

الإجمالي وهي نسبة مرتفعة جدا قياسا بالمعايير الدولية . فمثلا تبلغ هذه النسبة في إسرائيل (6%) وفي مصر (25%) وفي الأردن (45%) (Fischer ، 1994)

جدول رقم (15)

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية ديسمبر / 1998م

البنك	الزراعة	الصناعة والتعدين	الإتشاءات	التجارة العامة	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
فلسطين المحدود	598964	7893250	22451807	19532903	8938768	10594135
القاهرة عمان	236899	18728854	15434968	55939627	38679284	17260343
التجاري الفلسطيني	568690	7108628	0	5067335	5067335	0
الأردن	1446092	6423380	10968699	24687316	24687316	0
الأردن و الخليج العربي	54320	4118657	1540197	8548323	6745945	1802378
العقاري المصري	528607	6301002	12655656	6431205	5898886	532319
الاستثمار الفلسطيني	0	5752741	4103822	7250478	7250478	0
الأهلي الأردني	250246	5268022	3267753	11340179	8244545	3095634
الأردني الكويتي	191678	585345	931580	1501354	1214522	286832
جرندليز	119820	2951867	1381124	6525749	4091733	2434016
الإسكان الأردني	0	628753	3087843	5087352	4898864	188488
الاتحاد للاخار الإسلامي العربي	68850	391413	1225032	1893850	1893850	0
التنمية والائتمان الزراعي	6416618	150000	485000	3674253	3234253	440000
القدس للتنمية والاستثمار	0	3828517	3828516	7788234	7788234	0
الإسلامي الفلسطيني	42915	316796	1368855	2261372	1071135	1190237
فلسطين الدولي	235705	115216	1201272	4634875	4634875	0
العربي الفلسطيني للاستثمار	208333	2656824	1157339	0	0	0
الأقصى	0	0	0	192871	0	0
المجموع	12380057	90514308	97500297	205832389	167313647	38325871

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية

تحتل التجارة العامة المركز الأول في حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك العاملة في فلسطين (26%) والغالبية العظمى منها تركز حول التجارة الداخلية مما يعني تنمية هذا القطاع بشكل كبير ويمول قطاع البناء والإنشاءات بنسبة 12% من إجمالي التسهيلات التي تقدمها البنوك ، كذلك فإن البنوك تقدم تسهيلات بنسبة 11% من إجمالي التسهيلات إلى قطاع الصناعة والتعدين . ولعل غالبية البنوك الوافدة والوطنية يحجم عن تمويل القطاع الزراعي حيث تقدم البنوك له 2% من إجمالي حجم التسهيلات المقدمة في عام 1999 . (سلطة النقد الفلسطينية ديسمبر 2000).

التسهيلات المقدمة للقطاع الزراعي

ففي ديسمبر 1998 بلغ إجمالي ما قدمته البنوك العاملة في فلسطين للقطاع الزراعي (12,38) مليون دولار (1.58 %) من إجمالي التسهيلات المباشرة . ويحتل بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري المركز الأول في تمويل القطاع الزراعي (8,52%)، يليه بنك الأردن (68,11%)، ثم البنك العربي (41,11) وعلى مستوى البنوك الوطنية في فلسطين يحيل بنك فلسطين الدرجة الأولى في تمويل القطاع الزراعي (83,4%) يليه البنك الفلسطيني (59,4%) وفي ديسمبر 1999 زاد حجم التمويل للقطاع الزراعي ليصل إلى (15.8) مليون دولار بنسبة (58,1%) وحافظ بنك التنمية والائتمان الزراعي على الصدارة في تمويل القطاع الاقتصادي بنسبة (5,41%) يليه البنك العربي ، بنك الأردن بنسب (55,9%) ، (82 ، 7%) إلى التوالي وعلى مستوى البنوك الوطنية فإن بنك فلسطين الدولي احتل المركز الأول في هذا القطاع بنسبة (74,6%) ، يليه بنك فلسطين ، البنك التجاري الفلسطيني بنسب (26,6%) (57,4%) على التوالي . وفي مارس 2000 انخفضت التسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي لتصل إلى (12.41) مليون دولار بنسبة (13,1%)، وتشير الإحصاءات أن سبب هذا الانخفاض

دور البنوك في الاستثمار

يعود إلى تقليص التسهيلات التي يقدمها في بنك الأردن لهذا القطاع من (1.24) مليون دولار عام 99 إلى (154)، مليون دولار في مارس 2000 . ويحتل بنك التنمية والائتمان الزراعي المركز الأول في تمويل هذا القطاع بنسبة (6،51%) يليه البنك العربي (37،11%)، وزادت الائتمانات الممنوحة لهذا القطاع من قبل البنك العقاري المصري من (528) مليون دولار عام 97 إلى (916)، مليون دولار مارس 2000 بنسبة (7،28%) من إجمالي التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع ومن بين البنوك الوطنية حافظ بنك فلسطين على المركز الأول في تمويل هذا القطاع (11،8%) يليه البنك التجاري الفلسطيني بنسبة (71،5%) ويعتقد مدير الرقابة على البنوك في سلطة النقد أن التسهيلات الممنوحة أكبر مما ذكر؛ لأن كثيراً من القروض الشخصية التي تمنحها البنوك تحول إلى القطاع الزراعي (شاهين 2000)، إلا أن كثير من مدراء البنوك عاد وأكد أن جميع القروض والتسهيلات يتم تصنيفها حسب القطاع وكما تطلبه سلطة النقد الفلسطينية .

وتفيد الإحصاءات بأن القطاع الزراعي يساهم في الناتج الفلسطيني بنسبة (2،8%) (أنظر جدول رقم 19 صفحة 41) ويمكن الافتراض بأن البنوك العاملة في فلسطين يجب أن توجه تسهيلاتهما إلى القطاع الزراعي بشكل أكبر مما تقدمه حالياً حتى يتناسب مع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي ولعل أسباب تدنى نسبة التسهيلات للقطاع الزراعي (حسب ما يراه مدراء البنوك) يعود إلى :

- 1- عدم قدرة القطاع الزراعي على توفير الضمانات اللازمة للبنوك .
- 2- معظم الأراضي الزراعية في فلسطين بشكل عام ، وفي قطاع غزة بشكل خاص غير مسجلة في دائرة الطابو .
- 3- ارتفاع درجة المخاطرة للقطاع الزراعي بسبب ربطه المباشر بالظروف المحيطة حيث تقلب الأسعار بسبب مشاكل التصدير والإغلاقات المتكررة والحصار الذي يفرض أحيانا على مناطق السلطة الوطنية . ويعتقد (الشوا ، 2000) أن المخاطرة عالية جداً حتى في الدول الأوروبية وأمريكا وتحتاج الزراعة إلى بنك متخصص مدعوم من الحكومة (حنتولي ، 2000) .

4- يعتبر الاستثمار الزراعي استثماراً متوسط الأجل إلى طويل الأجل مثل البيوت البلاستيكية وخطوط المياه وغيرها في حين أن معظم الودائع يمكن اعتبارها قصيرة الأجل .

ويمكن دعم هذا القطاع من خلال إرشادات وتوجيهات سلطة النقد للبنوك العاملة في فلسطين ، كذلك فإنه من الواضح ومن خلال الإحصاءات السابقة فإن بنك التنمية والإئتمان الزراعي وهو بنك متخصص يتحمل عبء تمويل ما يزيد على 50% من تمويل القطاع الزراعي مما يعكس أهمية إنشاء بنوك متخصصة لزيادة تمويل القطاع الزراعي.

ومن مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي التي يمكن للبنوك دعمها

1- استثمارات في إطار توفير مستلزمات الإنتاج

تعتمد السوق المحلية في توفير احتياجاتها من المستلزمات الإنتاجية مثل الأسمدة ، الأعلاف، الكيماويات ، البلاستيك ، أنظمة الري ، مواد التعبئة ، البذور ، الصيوان لتربية الدجاج بقسيمة والبياض ، العجول والخراف الصغيرة.... الخ .

2- الاستثمار في إطار العملية الإنتاجية

مثل بعض أصناف الفواكه والخضروات مثل التفاح ، اللوزيات ، المانجا ، الأوفوكادو .

3- الاستثمار في مكملات العملية الإنتاجية (تصنيع وتسويق)

مثل الاستثمار في مجالات التصنيع الغذائي ، النقل والتخزين ، والعمليات المرتبطة به مثل التعبئة والتغليف والتبريد والتجفيف والتجميد وكذلك منح التسهيلات لفتح منافذ تسويق خارجية لمجالات الاستيراد والتصدير .

دور البنوك في الاستثمار

4- الاستثمار في مجال الخدمات الزراعية

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي قام بإعداد برامج لدعم المزارعين والصيادين بحد أقصى \$7000 للمشروع الواحد وذلك بالتعاون مع الجمعيات الزراعية (الشوا ، 2000)

جدول رقم (16)

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية (ديسمبر /1999)

البنك	الزراعة	الصناعة والتعدين	الإتشاءات	التجارة العامة	التجارة الداخلية	التجارة الخارجية
فلسطين المحدود	993993	9239035	23517518	25599978	10838547	14761431
القاهرة عمان	194312	17749942	19960568	59296665	41735372	17561293
التجاري الفلسطيني	726000	9074995	9074995	4503779	4503779	0
الأردن	1241062	9172698	7240517	22507728	22507728	0
الأردن و الخليج	56081	5531384	1778787	11965546	8432310	3533236
العربي	1516426	15233122	11154356	35377710	29296775	6080935
العقاري المصري	666952	6592642	19681904	12741747	12442933	298814
الاستثمار الفلسطيني	0	3282188	0	10111383	10111383	0
الأهلي الأردني	399230	7620682	3926149	11733700	4261066	7472634
الأردني الكويتي	421128	56422	1203430	5647798	5477043	170755

6182440	11105244	17287684	3515000	8890000	70000	جرندليز
0	5129961	5129961	4342172	2424040	0	الإسكان الأردني
0	8122480	8122480	0	51753	0	الاتحاد للاذخار
103648	5113431	5217079	4888682	523078	5319	الإسلامي العربي
440000	3185644	3625644	485000	150000	6589501	التنمية والإتقان الزراعي
0	4858891	4858891	3937759	7151935	1679379	القدس للتنمية والاستثمار
1960000	2355000	4315000	2589584	482000	120405	الإسلامي الفلسطيني
0	20038671	20038671	1676502	122279	1069366	فلسطين الدولي
0	0	0	3008095	2523895	125018	العربي الفلسطيني للاستثمار
0	0	0	101183	0	0	الأقصى
0	281845	0	1942586	47984	0	القاهرة عمان المعاملات الإسلامية
58565186	209798103	268081444	124024787	105920074	15874172	المجموع

التسهيلات المقدمة لقطاع الصناعة والتعدين

ويحتل قطاع الصناعة والتعدين مركزاً مقبولاً في حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك العاملة في فلسطين حيث بلغت هذه التسهيلات (90.5) مليون دولار من إجمالي التسهيلات الممنوحة عام 1998 والبالغة (833,97) مليون دولار أي ما نسبته (10.86%) ، ويحتل بنك القاهرة عمان المركز الأول من بين البنوك في تمويل هذا القطاع (187) مليون دولار بنسبة (20.69%) يليه من بين البنوك الوافدة البنك العربي (15,81) بنسبة (17.47%) يليه كل من بنك الأردن ، العقاري المصري (7.1%) ، (6.96%) على التوالي ويحتل بنك فلسطين المركز الأول من بين البنوك الوطنية الممولة لهذا القطاع (7.89) مليون دولار بنسبة (8.72%) يليه البنك التجاري الفلسطيني (7.85%) ثم بنك الاستثمار الفلسطيني (6.35%).

وفي نهاية عام 1999 زاد حجم التسهيلات الممنوحة من البنوك لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني المختلفة حيث بلغت (1005465) مليون دولار ، كذلك زاد حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة والتعدين ليصل (105.92) مليون دولار بنسبة (10.53%) من إجمالي حجم التسهيلات . وحافظ بنك القاهرة/عمان على الصدارة في تمويل هذا القطاع على صعيد البنوك العاملة في فلسطين (17,7) مليون دولار بنسبة (16.76%) يليه البنك العربي بنسبة (14.38%) ثم بنك الأردن ، البنك الأهلي الأردني بنسب (8.66%) ، (719%) على التوالي . وعلى مستوى البنوك الوطنية احتل بنك فلسطين المركز الأول في تمويل قطاع الصناعة والتعدين (9.23) مليون دولار بنسبة (8.72%) يليه كل من البنك التجاري الفلسطيني وبنك القدس للاستثمار والتنمية (8.57%) ، (6.75%) على التوالي . ويتضح مما سبق أن هذه البنوك وهي في معظمها بنوك تجارية تقوم بتمويل هذا القطاع بنسبة متقاربة مع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الذي يتراوح ما بين (11-13%) لعام 1998 ، ويتضح أن البنوك العاملة تمول قطاع الصناعة بنسبة تقارب نسبة مساهمته في الناتج المحلي ولعل ذلك يعود إلى:

1- قدرة هذا القطاع على توفير ضمانات لهذه التسهيلات مثل رهن آلات ومعدات .

2- يعتبر تمويل هذا القطاع من التمويل متوسط الأجل ، ذا المخاطرة المنخفضة نسبياً. حيث يقدم كثير من البنوك تسهيلات على شكل قروض تتراوح الفترة الزمنية لها ما بين 30 - 48 شهراً .

3- العلاقات الصناعية والشخصية بين البنوك وأصحاب المصانع.

4- تعتبر نسبة الفائدة منخفضة نسبياً (6% + 2% عمولة) مقارنة مع نسب الفائدة على القطاعات الأخرى (الشوا ، 2000)

ومن الجدير بالذكر أن بنك القاهرة عمان يستخدم أسلوب إقراض المشاريع الصغيرة (Retail Banking) ومن وجهة نظر البنك فإن هذا الأسلوب يعتبر الأقل مخاطرة وأعلى عائد (حنتولي ، 2000)، كذلك يقوم البنك العربي بتمويل برنامج مع الحكومة الألمانية يصل حجم التمويل فيه للمشروع الواحد من \$90.000 ، \$100.000 أمريكي بنسبة تزيد عن 2% عن نسبة الفائدة العالمية وتصل نسبة إجمالية إلى (8 - 9%) . ويتم تسديد المبلغ المذكور في فترة تصل من 1 - 7 سنوات (عزام ، 2000) .

كذلك فإن بنك الأردن يوجه حوالي 50% من تسهيلاته حالياً إلى المشاريع الصغيرة والتي يعتبرها (بلل ، 2000) أساس التنمية ويقوم بإقراض أصحاب المشاريع الصغيرة مبلغ يتراوح بين 1500 - \$20.000 أمريكي (بلل ، 2000) .

التسهيلات المقدمة لقطاع الإنشاءات

ويعتبر قطاع الإنشاءات من القطاعات الهامة للبنوك العاملة في فلسطين حيث تمول البنوك ما قيمته (97.50) مليون دولار في عام 1998. أي نسبة (11.7%) من إجمالي قيمة التسهيلات المباشرة.

ويعتبر بنك فلسطين الممول الأول من بين البنوك العاملة في فلسطين بنسبة (23.03%) من إجمالي حجم التسهيلات لقطاع الإنشاءات ومن بين البنوك الوافدة يمول بنك القاهرة عمان هذا القطاع بنسبة (15.83%) ، يليه البنك العقاري والبنك العربي بنسبة (12.98%) ، على التوالي وعلى مستوى البنوك الوطنية فإن بنك

دور البنوك في الاستثمار

الاستثمار الفلسطيني يعتبر الثاني بعد بنك فلسطين في تمويل قطاع الإنشاءات بنسبة (4.21%) يليه بنك القدس للاستثمار والتنمية (3.93%).

وفي نهاية عام 1999 زاد حجم التسهيلات الممنوح لقطاع الإنشاءات إلى (124.02) مليون دولار بنسبة (12.33%) من إجمالي حجم التسهيلات.

وحافظ بنك فلسطين على تمويل هذا القطاع بدرجة أعلى من باقي البنوك العاملة في فلسطين بنسبة (18.96%) ، ولعل انخفاض نسبة مساهمة بنك فلسطين عن السنة الماضية من بين البنوك الأخرى ليس بسبب انخفاض حجم مساهمته ولكن بسبب زيادة حجم التسهيلات المقدمة من البنوك الأخرى، حيث حجم التسهيلات الممنوحة من بنك فلسطين لقطاع الإنشاءات لعامي 1998 ، 1999 بلغت (22.45) مليون دولار ، (23.53) مليون دولار على التوالي . ومن بين البنوك الوافدة احتل بنك القاهرة عمان المركز الأول في تمويل هذا القطاع (16.1%) يليه البنك العقاري (15.9%) وعلى مستوى البنوك الوطنية - بعد بنك فلسطين - فإن كل من البنك التجاري ، البنك الإسلامي العربي من أكبر البنوك التي قدمت تسهيلات لهذا القطاع (7.31%) ، (3.94%) على التوالي، وفي مارس 2000 ارتفعت حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الإنشاءات ليصل إلى (135.54) مليون دولار بنسبة (12.38%) من إجمالي حجم التسهيلات.

واستمر بنك فلسطين ويليه بنك القاهرة عمان في تمويل هذا القطاع بدرجة أعلى من بقية البنوك العاملة في فلسطين (23.58) (21,04) مليون دولار على التوالي بنسبة (17.4%) ، (15.53%) لبنك فلسطين ، وبنك القاهرة عمان وبلغت مساهمة البنك العقاري المصري (11.71%) يليه البنك العربي (07.92%) في حين بلغت مساهمة البنك التجاري الفلسطيني (6.54%) يليه بنك الاستثمار الفلسطيني (5.35%) .

جدول رقم (17)

توزيع التسهيلات الائتمانية المباشرة على القطاعات الاقتصادية

(مارس/2000م)

التجارة الخارجية	التجارة الداخلية	التجارة العامة	الإتشاءات	الصناعة والتعدين	الزراعة	البنك
14690300	11054467	25744767	23581085	9251188	1006658	فلسطين المحدود
17996161	50236804	68232965	21046870	17826521	192146	القاهرة عمان
0	4505135	4505135	8867909	8867909	709433	التجاري الفلسطيني
0	26685375	26685375	6365821	10093324	154721	الأردن
3810006	9369917	13179923	2034930	5756174	114269	الأردن و الخليج
25329106	35988554	61317660	10733351	17209853	1412260	العربي
7169788	22776002	29945790	15873676	10322800	916588	العقاري المصري
0	14423190	14423190	7256112	7729662	0	الاستثمار الفلسطيني
2616495	10043676	12660171	3176118	6168440	320691	الأهلي الأردني
174833	532187	707020	1025515	52559	344048	الأردني الكويتي
7869961	10089549	17959510	5140000	10915000	70000	جرندليز
0	3569015	3569015	8500378	1495089	0	الإسكان الأردني

دور البنوك في الاستثمار

0	5577474	5577474	251111	108169	0	الاتحاد للاذخار
248281	12255826	12504107	3408276	798797	0	الإسلامي العربي
440000	3272017	3712017	485000	15000	6407964	التنمية والائتمان الزراعي
2036827	4646424	6683251	5400602	8392290	120503	القدس للتنمية والاستثمار
2130000	2529500	4659500	2987000	579746	141465	الإسلامي الفلسطيني
0	17871682	17871682	4417033	739297	380468	فلسطين الدولي
0	0	0	3008095	2523895	125018	العربي الفلسطيني للاستثمار
0	0	0	68739	0	0	الأقصى
0	365808	365808	1919924	86077	0	القاهرة عمان المعاملات الإسلامية
0	0	2048770	0	0	0	الشرق الأوسط البريطاني
84511758	245792602	332353130	135547545	118931790	12416232	المجموع

ومما سبق يتضح أن البنوك العاملة في فلسطين تمول قطاع الإنشاءات بنسبة مناسبة مع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي ويعود ذلك للأسباب التالية:

- 1- يركز قطاع الإنشاءات على المباني والإسكان لكثير من فئات المجتمع حيث تقوم البنوك بتمويل بناء الأبراج والعمارات السكنية التابعة لعشرات الجمعيات التعاونية وعلى سبيل المثال مدينتي الزهراء ، وتل الهوا في غزة .
- 2- ضمان الراتب من أعضاء الجمعيات التعاونية .
- 3- ضمان رهن المبنى / العمارة السكنية .
- 4- يقوم البنك بعمل تسهيلات (عادة) قصيرة الأجل وعلى شكل حساب جاري المدين للمقاول أو عن طريق إعطاء مرابحة للمقاول أو للجمعية التعاونية ، ولعل عدم إقرار قانون الرهن العقاري والعمل به في قطاع غزة ، وقانون تملك الشقق السكنية أثر سلباً على تمويل الكثير من قطاعات الإنشاءات في فلسطين وبشكل خاص في قطاع غزة (بلل ، 2000)
- 5- تمويل البنك العقاري لمشروع المطار ، المطاحن ، ومجمع الوزارات (سعدة ، 2000).

التسهيلات المقدمة لقطاع التجارة العامة

ويتميز قطاع التجارة العامة (الداخلية والخارجية) باهتمام للبنوك العاملة في فلسطين حيث تساهم البنوك بأعلى نسبة تسهيلات لهذا القطاع ، ففي نهاية عام 1998 بلغت التسهيلات المقدمة لهذا القطاع (205.83) مليون دولار بنسبة (24.7%) من إجمالي التسهيلات المباشرة ويحتل بنك القاهرة عمان المركز الأول في تقديم هذه التسهيلات حيث يمول ما نسبته (27.18%) من إجمالي التسهيلات المقدمة للتجارة العامة . ومن بين البنوك الوافدة يحتل البنك العربي المركز الثاني في تمويل هذا القطاع (13.51%) يليه بنك الأردن ، البنك الأهلي الأردني (11.99%) ، (5.51%) على التوالي .

ومن بين البنوك الوطنية يحتل بنك فلسطين الصدارة في تمويل هذا القطاع (9.49%) في حين يمول بنك الاستثمار الفلسطيني ، البنك التجاري الفلسطيني ما نسبته (3.52%) ، (2.46%) على التوالي .

دور البنوك في الاستثمار

ومن الجدير بالذكر أن معظم التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة يتم عبر تقديم تسهيلات لتمويل التجارة الداخلية (81.28%) .

وفي نهاية عام 1999 زاد حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة (268,08) مليون دولار (26.66%) من إجمالي حجم التسهيلات وحافظ بنك القاهرة عمان على المركز الأول في تقديم التسهيلات لهذا القطاع بنسبة (22.12%) من إجمالي حجم التسهيلات التي تمنحها البنوك العاملة في فلسطين.

ومن بين البنوك الوافدة - بعد بنك القاهرة عمان - يساهم البنك العربي بأعلى نسبة تسهيلات لهذا القطاع (13.20%) يليه بنك الأردن (8.39%) ، أما البنوك الوطنية فتساهم بنسبة أقل من البنوك الوافدة ويحتل بنك فلسطين الصدارة بين البنوك الوطنية في تقديم التسهيلات لقطاع التجارة العامة (9.55%) يليه بنك فلسطين الدولي بنسبة (7.47%).

وفي مارس 2000م زاد حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة عما كانت عليه في نهاية عام 1988 ، 1999 حيث بلغ حجم التسهيلات (332.35) مليون دولار في مارس 2000م بنسبة (30.36%).

ويؤكد (حنتولي ، 2000) أن قطاع التجارة هو البديل الوحيد المتوفر للبنوك العاملة في فلسطين ويصعب تمويل قطاع الصناعة حيث يتم اغلاق مصانع حالياً .

ويحتل بنك القاهرة عمان المركز الأول من بين البنوك العاملة في فلسطين في تمويل هذا القطاع بنسبة (20.53%) ، يليه من بين البنوك الوافدة البنك العربي بنسبة (18.45%) ثم البنك العقاري المصري وبنك الأردن (9.01%) ، (8.02%) على التوالي .

ومن بين البنوك الوطنية يقدم بنك فلسطين تسهيلات لقطاع التجارة العامة ما نسبته (7.74%) يليه بنك فلسطين الدولي (5.37%)، يليه بنك الاستثمار الفلسطيني (4.33%) .

ومما سبق يتضح أن قطاع التجارة العامة (الداخلية والخارجية) يحتل مكاناً مرموقاً لدى البنوك العاملة في فلسطين (وطنية ووافدة)، حيث تقدم هذه البنوك تسهيلات

مالية تتقارب من مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي، ولعل إقدام البنوك على تمويل هذا القطاع يعود إلى:

1- تمويل شراء المواد الخام والسلع عن طريق فتح اعتمادات مالية (في معظمها) قصيرة الأجل مثل حساب جاري مدين، سحب على المكشوف، قروض قصيرة الأجل.

2- يرهن البنك هذه السلع والخدمات كضمان لتمويل هذه الصفقات .

3- يأخذ البنك ضمانات إضافية لتمويل هذا القطاع مثل كفلاء من التجار المعروفين وذوي الخبرة والمكانة في السوق ويقوم كثير من التجار ورجال الأعمال بكفالة بعضهم البعض لدى البنوك لتسهيل حصولهم على التمويل.

ويمكن توزيع التسهيلات التي تمنحها البنوك في فلسطين على قطاعات الاقتصاد الفلسطيني كالتالي :

في عام 1996 ، 1997 كان اهتمام البنوك في منح التسهيلات متجها نحو التجارة العامة حيث تراوح حجم التسهيل الائتماني الممنوح لهذا القطاع ما بين (35.5%)، (37.15%) ديسمبر عام 1996 ، ديسمبر عام 1997 على التوالي ومعظم التسهيلات الممنوحة كانت للتجارة الداخلية (30%) ، (31.64%) لنفس الفترات السابقة ولعل هذا ما يفسر ارتفاع الحساب الجاري المدين من التسهيلات حوالي (60 ، 53%) في ديسمبر عام 1996م ، وفي ديسمبر عام 1997 ، ولو نظرنا إلى توزيع التسهيلات الممنوحة من البنوك الأردنية لعام 1996 كما يوضح الجدول رقم (18) لوجدناها تركز على ، التجارة العامة (26.42%) من اجمالي التسهيلات، يليها شراء الأسهم (792) مليون دينار بنسبة (20.20%) ثم الانشاءات (777.8) بنسبة (19.84%) .

وفي أغسطس 2000م أصبح تركيز تسهيلات البنوك الأردنية على التجارة العامة (1096.9) مليون دينار بنسبة (24.22%) ، يليه شراء الأسهم (1067.8) مليون دينار بنسبة (23.6%)، ثم قطاع الصناعة والتعدين (787.5) مليون دينار بنسبة (17.35%) وظل قطاع الزراعة الأفقر (119.2) مليون دينار بنسبة (2.63%).

جدول رقم (18)

التسهيلات المصرفية للبنوك المرخصة في الأردن (حسب القطاع الاقتصادي)

أغسطس 2000	1999	1998	1997	1996	1995	
119,2	117,3	115,3	93,3	79,5	75,7	الزراعة
103,0	102,9	85,9	86,6	104,7	53,5	التعدين
682,5	663,3	615,9	503,9	505,9	494,8	الصناعة
1096,9	1127,0	1104,7	1064,5	1035,7	970,4	التجارة العامة
725,6	758,7	791,4	775,2	777,8	575,4	البناء
167,7	197,0	223,6	217,7	200,3	195,6	المواصلات
147,5	140,5	108,7	70,0	53,6	46,4	السياحة
241,6	232,0	223,0	220,2	214,4	199,8	الخدمات العامة
176,8	174,0	161,2	154,1	156,4	159,5	الخدمات المالية
1067,8	953,3	855,6	794,2	792,0	752,6	شراء الأسهم
4528,6	4466,0	4285,3	3979,7	3920,3	3705,7	الإجمالي

ويأتي اهتمام البنوك العاملة في فلسطين بعد التجارة العامة بقطاع الصناعة حيث كانت تساهم البنوك بنسبة 19.5% من إجمالي التسهيلات في عام 1996، وفي منتصف 1997 انخفضت مساهمات البنوك في قطاع الصناعة لتصل إلى 11.89% ووصلت 12.95% في نهاية عام 1997.

كذلك فإن البنوك ساهمت في قطاع الإنشاءات (من حيث البناء ، التعهدات العامة، شراء المباني والأراضي) بنسبة 11% في عام 1996، وارتفعت هذه المساهمة إلى 12.55% من إجمالي التسهيلات في عام 1997 ، أما قطاع الزراعة فالأقل مساهمة حيث لم تتجاوز مساهمة البنوك في قطاع الزراعة 1% في عام 1996 ، وأقل من 4%

في عام 1994 . وتعتبر إسهامات البنوك قليلة مقارنة مع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي ويوضح الجدول رقم (19) مدى إسهامات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي:

جدول رقم (19)

مساهمة قطاعات الاقتصاد الفلسطيني في الناتج الفلسطيني*

الخدمات أخرى %	الخدمات العامّة %	البناء والتشييد %	الصناعة %	الزراعة %	
31.3	16.4	9	7.7	35.6	68
30.1	13.8	16.6	8.2	31.3	80-75
33.8	15.1	17.1	8	26	87-81
27.91	9.68	13.58	8.21	40.63	1988
33.51	10.58	12.95	7.38	35.57	1992
31.74	11.98	16.52	8.43	29.33	1993
31.82	12.57	17.01	7.65	30.96	1994
34.16	15.22	20.07	8.65	21.90	1995
37	12	15	8	28	1996
22.7	31	8.9	17.7	8.2	1997
-	-	%17	13- 11	-	1998

وتجدر الإشارة هنا أن قطاع الزراعة هو الأكثر فقراً في تقديم التسهيلات له من

* selected national account series for the occupied Palestinian Territories , (UNCTAD)RDP/SEU/7),Dec1991,P.36

* Occupied Territories, Country profile 1994/1995,P.52 Economic Intelligence Unit, 1994/1995, P.52

* الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقرير ربع سنوي شتاء ربيع 97 ، مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ، غزة ، إبريل 1997 PECDAR, Activity report, 1997. P46

دور البنوك في الاستثمار

البنوك الفلسطينية حيث بلغت (0,7%)، (3,68%) في عامي 96، 97 على التوالي رغم أهميته ومساهمته في الناتج المحلي ولعل ذلك يعود إلى اهتمام البنوك بتقديم التسهيلات قصيرة الأجل والبعد عن المخاطرة في الاستثمار في القطاع الزراعي لعدم استقراره وربطه مباشرة بالظروف المحيطة حيث تقلب الأسعار بسبب مشاكل التصدير، والإغلاقات المتكررة، والحصار الذي يفرض على مناطق السلطة الفلسطينية ولعله من الواجب إنشاء بنك زراعي وطني متخصص لدعم هذا القطاع المهم الذي يساهم بنسبة (30,96%)، (21,90%) من إجمالي الناتج المحلي لعامي 94، 95 على التوالي.

النتائج

1- نسبة التسهيلات إلى ودائع العملاء التي تقدمها البنوك المصرية العاملة في فلسطين أعلى من تلك التي تقدمها البنوك الوطنية أو البنوك الأردنية العاملة في فلسطين.

2000	1999	1998	
%81,7	%81	%79,6	البنوك المصرية
%51,70	%54	%50,1	البنوك الوطنية
%29.5	%27	%29.3	البنوك الأردنية

2- حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك الأردنية العاملة في فلسطين أعلى بشكل ملحوظ من تلك التي تقدمها البنوك الوطنية أو المصرية العاملة في فلسطين .

2000	1999	1998	
------	------	------	--

- سلطة النقد الفلسطينية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، التقرير السنوي الرابع 1998 ، ص 6 - 10 .

682.616	615.990	568.999	البنوك المصرية
266.824	253.606	171.32	البنوك الوطنية
105.776	100.259	87.168	البنوك الأردنية

3- نسبة التسهيلات إلى إجمالي ودائع العملاء في البنك العربي تعتبر أقل نسبة من بين البنوك الوافدة والوطنية (20% ، 16% ، 21.7%) للسنوات 98 ، 99 ، مارس 2000م على التوالي . إلا أن حجم التسهيلات المقدمة من البنك العربي من أعلى التسهيلات في البنوك الوافدة والوطنية (202.937 ، 195.86 ، 261.423 مليون دولار) للسنوات 98،99 ، مارس 2000 على التوالي .

4- حجم تسهيلات بنك فلسطين المحدود أعلى تسهيلات من بين البنوك الوطنية (63.823 ، 91.616 ، 87.627 مليون دولار) للسنوات 98 ، 99 ، مارس 2000 على التوالي .

5- هناك فروق بين حجم التسهيلات المباشرة في البنوك الوطنية وحجم التسهيلات المباشرة في البنوك الوافدة ، وكذلك فإن هناك فروقا بين نسبة التسهيلات إلى الودائع في البنوك الوطنية والبنوك الوافدة .

6- حجم ونسبة التسهيلات المقدمة للقطاع الزراعي من أقل التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى ويتميز بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري بغالبية التمويل لهذا القطاع .

7- تمويل البنوك العاملة في فلسطين قطاع الصناعة والتعدين بنسبة 10.86% ، 10.53% من حجم التسهيلات لعامي 98،99 .

ومن بين البنوك العاملة في فلسطين ، يمول بنك القاهرة عمان قطاع الصناعة والتعدين بأعلى نسبة من البنوك (20%69 ، 16,76%) لعامي 98،99 على التوالي، أما على مستوى البنوك الوطنية فإن بنك فلسطين المحدود يمول أعلى نسبة 8.72 ، 8.72% لعامي 98 ، 99 على التوالي .

8- نسبة القروض إلى إجمالي الموجودات منخفضة جداً رغم زيادتها من سنة لأخرى (6.65% ، 9.83% ، 11.81) للسنوات 96 ، 98 ، مارس 2000 حيث تمويل البنوك العاملة في فلسطين قطاع الانشاءات ما نسبته 11.7% ، 12.33% ، 13.38%

دور البنوك في الاستثمار

- للسنوات 98 ، 99 ، مارس 2000 على التوالي. ويمول بنك فلسطين المحدود أعلى نسبة تمويل من بين البنوك العاملة في فلسطين حيث بلغت نسبة التمويل 23.03 ، 18.96% ، 17.4% للأعوام 98،99 ومارس 2000 . على التوالي ومن بين البنوك الوافدة يمول بنك القاهرة عمان هذا القطاع بأعلى نسبة 15.83% ، 16.1% ، 15.53% للسنوات 98 ، 99 ، ومارس 2000 على التوالي .
- 9- ويحتل بنك القاهرة عمان المركز الأول في تمويل هذا القطاع من بين البنوك العاملة حيث يمول ما نسبته 27.18% ، 22.12% ، 20.53% للسنوات 98 ، 99 ، مارس 2000 على التوالي .
- 10- الظروف السياسية تؤثر إلى حد كبير على حجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة القطاع الزراعي .
- 11- عدم وجود ادارة لخدمة الزبائن وتقديم الدراسات والاستشارات المالية لهم أثر سلباً على نسبة وحجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المختلفة .
- 12- المشاكل التي تعيق الاستثمار تنحصر في :
أ- مشاكل سياسية .
ب- قلة خبرة البنوك في البيئة الفلسطينية .
ج- عدم قيام المحاكم بدورها في حل مشاكل كل البنوك وعدم وجود محاكم متخصصة .
د- ضعف القطاع الاقتصادي بشكل عام واعتماده بشكل أساس على اقتصاديات البنوك المجاورة .
هـ- عدم وجود إدارة خدمة الزبائن مستقلة في البنوك الوطنية وفي فروع البنوك الوافدة (رغم وجودها في الإدارات الإقليمية لبعض البنوك) .
و- عدم وجود الضمانات التي تفي بمتطلبات البنوك لمنح التسهيلات وبالتحديد الرهن العقاري، رهن الشقق والطابو .
ي- ضعف الوعي المصرفي لدى المودعين والمستثمرين في فلسطين .

التوصيات

- 1- تطوير الجهاز المصرفي والأسواق المالية الوطنية ودعمها وذلك من خلال إصدار الأنظمة والقوانين والتشريعات المصرفية وخاصة ما يتعلق بالضمانات وتسجيل ورهن الأراضي والمباني.
- 2- السعي بجدية نحو التوسع في منح التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل حيث إن معظم التسهيلات الممنوحة هي حساب جاري مدين (53.88 ، (53.11%) (50.84%) الأعوام 98، 99 ، مارس 2000 على التوالي، ويتم ذلك من خلال رفع كفاءة الموظفين في البنوك وتدريبهم واستقطاب الكفاءات من ذوي الخبرة في مجال تقييم المشروعات.
- 3- إصدار تشريع واضح من قبل سلطة النقد بـ:
 - أ- تشجيع الاستثمار المحلي من خلال إعطاء التسهيلات والإعفاءات للبنوك والبدء باستثمار جزء من أموال سلطة النقد محلياً.
 - ب- إلزام البنوك باستثمار نسبة 50% من الودائع كحد أدنى داخل مناطق السلطة الوطنية.
 - ج- إلزام البنوك باستحداث إدارات لتقديم الخدمات الفنية للعملاء وخاصة في مجال دراسات الجدوى والتسهيلات المصرفية والفنية.
- 4- إسهام البنوك في التعرف على فرص الاستثمار والترويج لها وإعداد دراسات الجدوى التي تكفل نجاح المشروعات ، وأن تساهم البنوك في رأس مال المشروعات الإنتاجية والصناعية منها.
- 5- قيام البنوك بتطوير أجهزتها الداخلية واستحداث صيغ تمويل جديدة مثل عمليات التمويل التأجيري والائتمان التصديري وقروض التجمع البنكي التي تساعد على توزيع مخاطر الاستثمار والائتمان.
- 6- دعوة البنوك بما فيها الإسلامية بالاستثمار الحقيقي وتمويل قطاعات الاقتصاد الفلسطيني بشكل حقيقي.

دور البنوك في الاستثمار

- 7- التوقف عن إصدار مزيد من التراخيص للبنوك التجارية وذلك لإحجامها الواضح عن الاستثمار الحقيقي في مناطق السلطة الوطنية وبحثها عن مناخ استثماري خارجي يحقق لها مزيد من الضمان مما أدى إلى خروج أكثر من 2مليار دولار واستثمارها خارج البلاد وهذا يتعارض ومفهوم التنمية الحقيقي .
- 8- ضرورة منح التراخيص للبنوك المتخصصة والشاملة والإسلامية والتي تشارك في عمليات الاستثمار بشكل مباشر (بنوك زراعية ، بنوك صناعية وبنوك اسكان).
- 9- توجيه البنوك لاستثمار نسبة (10% مثلاً) من أموال المودعين في بورصة الأوراق المالية الفلسطينية .
- 10- الإسراع في تشكيل صندوق الرهن العقاري في قطاع غزة حيث بدأ العمل به في الضفة الغربية حديثاً .
- 11- توجيه جزء من أموال سلطة النقد واستثماره لدى البنوك المهمة بتمويل القطاع الزراعي ومنحهم امتيازات خاصة .
- 12- دعم البنوك المتخصصة في مجال الاستثمار وخصوصاً في المجال الصناعي والزراعي ويتم ذلك من خلال الاعفاءات الضريبية والتسهيلات ويتم ذلك بالتنسيق بين سلطة النقد ووزارتي الصناعة والمالية .
- 13- تشكيل صندوق مخاطر الاستثمار بمشاركة البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية .

ملحق (1)

تلخيص لنتائج المقابلات مع البنوك العاملة في فلسطين

أسباب إجماع البنوك عن الاستثمار داخل فلسطين

- عدم الإستقرار السياسي.
- التشريعات و القوانين لاتدعم التوسع الأفقى والتسهيلات.
- عدم وجود محاكم مختصة، وطول فترة الحكم (من 5-6 سنوات).
- عدم وجود أرض طابو (الرهن من الدرجة الأولى).

الضمانات التي يطلبها البنك من العميل

الأرض الطابو ، العقارات ، رهن سيارات ، الكفالة الشخصية ، تأمينات نقدية ،سند دين منظم، جديّة ومساهمة العميل ، توفر مصادر السداد.

توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية:

التجارة ، المقاولات ، الصناعة ، الخدمات ، الشخصية ، المشاريع الصغيرة ، الزراعة.

أنواع التسهيلات الممنوحة:

جاري مدين ، قروض تجارية ، قروض تشغيلية (مشاريع صغيرة).

دور البنك في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات

بعض البنوك تقوم باعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الأولية وغالبية البنوك لاتقوم بذلك.

أسباب إجماع البنوك عن منح تسهيلات للقطاع الزراعي

عدم وجود متخصصين ، عدم وجود جهاز كامل ، أكثر القطاعات خطورة ، درجة المخاطرة عالية، تقلب أسعار المنتجات الزراعية.

أسباب انخفاض نسبة التسهيلات إلى الودائع

- ظروف سياسية (مثال: انتفاضة الأقصى).

دور البنوك في الاستثمار

- عدم وجود مناخ استثماري في فلسطين.
- عدم وجود الضمانات الكافية مثل الرهن العقاري، الرهن الحيازي، رهن الشقق.
- عدم وجود محاكم تجارية متخصصة (محكمين مصرفيين).
- تأخير الحكم في كل قضايا البنوك.
- عدم وجود مشاريع استثمارية ضخمة
- عدم توحيد القوانين بين غزة و الضفة

مدى وجود إدارة خدمة العملاء

لا يوجد إدارة أو قسم متخصص لخدمة العملاء.

ملحق (2)

عدد المقابلات مع مدراء البنوك العاملة في فلسطين

- 1- الزمار ، أبو حسن ، مقابلة مع السيد مدير البنك الإسلامي الفلسطيني بغزة ، غزة ، أغسطس 2000م .
- 2- الشو ، هاني ، مقابلة مع السيد مدير عام بنك فلسطين المحدود ، غزة ، مايو 1999م
- 3- الشوا ، عزام ، مقابلة مع السيد منسق فروع البنك العربي بقطاع غزة ، غزة ، أكتوبر 2000م.
- 4- اللوح ، عمر ، مقابلة مع السيد مدير بنك الاستثمار الفلسطيني بغزة ، غزة ، ابريل 2000م.
- 5- بسيسو ، فؤاد ، لقاء مع د. فؤاد بسيسو محافظ سلطة النقد الفلسطينية ، أكتوبر ، 2000م، غزة ، سلطة النقد الفلسطينية .
- 6- بلل ، إبراهيم ، مقابلة مع السيد مدير فروع بنك الأردن بغزة ، غزة ، أكتوبر 2000م .
- 7- حنتولي ، غالب ، مقابلة مع السيد مدير بنك القاهرة عمان بغزة ، غزة ، أكتوبر 2000م
- 8- زين الدين ، ظافر ، مقابلة مع السيد مدير البنك العقاري العربي بخان يونس ، خان يونس، قطاع غزة ، فبراير 2000م .
- 9- سعدة ، رياض ، مقابلة مع السيد مدير فروع البنك العقاري المصري بقطاع غزة، غزة ، أكتوبر 2000م .

- 10 سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الإحصائية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، العدد الرابع ، شباط 1998 ، ص3. -
- 11 فارس ، عبد الحميد ، مقابلة مع السيد مدير بنك القدس للاستثمار والتنمية بغزة ، غزة ، ابريل 2000 م . -
- 12 كبايجي، ماهر، مقابلة مع السيد مدير البنك الإسلامي العربي (سابقاً)، غزة، مايو 2000م. -
- 13 مرزوق ، عبد الحميد ، مقابلة مع السيد مدير البنك التجاري الفلسطيني بغزة ، غزة ، مارس 2000 م . -

ملحق (3)

مواضيع المقابلة مع البنوك العاملة في فلسطين

أسباب إجماع البنوك عن الاستثمار داخل فلسطين
الضمانات التي يطلبها البنك من العميل
توزيع التسهيلات على القطاعات الاقتصادية
أنواع التسهيلات الممنوحة
دور البنك في إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات
أسباب إجماع البنوك عن منح تسهيلات للقطاع الزراعي
أسباب انخفاض نسبة التسهيلات الى الودائع
مدى وجود إدارة خدمة العملاء

مراجع البحث

الكتب والمراجع

- إبراهيم ، د. محمد نبيل ، حافظ ، د. محمد علي "النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية ، القاهرة ، ص 75 ، (بدون تاريخ).
- بريجمان ، آري "النمو الاقتصادي في المناطق الواقعة تحت الإدارة 1968-1973، القدس، بنك إسرائيل ، 1974 ، ص 95.
- * رمضان ، د. زياد " إدارة الأعمال المصرفية دراسة تطبيقية عن الأردن ، عمان ، المكتبة الوطنية ، مركز الوثائق ، 1990.
- * زاكاي ، دان ، "التطورات الاقتصادية في يهودا والسامرة وقطاع غزة ، 1983-1985 ، القدس ، بنك إسرائيل ، 1986 ، جدول 20 ، ص 71.
- * ضيف ، د. خيرت " محاسبة المنشآت المالية" شركة الإسكندرية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1970.
- * عبد الله ، خالد أمين " العمليات المصرفية والطرق المحاسبية الحديثة" عمان ، دار وائل للنشر ، 1998.
- * غرابية ، ف : "اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة" شركة باولدر ، ويست فيو للنشر، 1985 ، ص 124-125.
- * ميرون ، رافائيل ، "التطورات الاقتصادية في يهودا والسامرة وقطاع غزة 197-1980، القدس ، بنك إسرائيل ، 1982 ، جدول 71-5 ، ص 660.
- * Fischer, Stanley, et. Al., 'Sewing Peace in the Middle East, MTT Press, Cambridge, 1994, P. 130.

* Gerson , A "The West Bank and International Law" London, Frank Cass , 1978, P. 116

الأبحاث والدراسات:

- أوتينوسر ، "تحول الجنيه الفلسطيني والجنيه الإسرائيلي من عملة استثمار إلى عملة مستقلة" أطروحة جامعية ، 1955 ، جامعة جنيف ، ص 13-17 ، نقلاً عن : " المؤسسات المالية الفلسطينية ودور البنوك الإسرائيلية في الأراضي المحتلة" دراسة أعدت بالتعاون بين سكرتارية الاونكتاد وسكرتارية اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بعنوان : The Palestinian

Financial sector under Israeli Occupation

* الزاغة ، عادل ، الاقتصاد الفلسطيني وبرنامج إعادة الإعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة .
المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين ، عمان ، فندق فيلادلفيا ، 5-7 حزيران
1995 ، ص6.

• المؤسسة الفلسطينية لترويج التجارة ، التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة ، المؤتمر
الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين ، عمان ، فندق فيلادلفيا ، 5-7 حزيران
1995.

• بسيسو ، د. فؤاد حمدي ، "دور الجهاز المصرفي في التنمية الصناعية" . ورشة عمل "القطاع
الصناعي في فلسطين" - الواقع والآفاق ، غزة ، 5-6/1/1997 ص 1-6.
* عبد الله ، سمير ، "قطاع البناء والإنشاءات في الأراضي الفلسطينية" . المؤتمر الأول لرجال
الأعمال الأردنيين والفلسطينيين ، عمان ، فندق فيلادلفيا ، 5-7 حزيران 1995، ص .
* نجم ، عبد الكريم ، القطاع المالي ، المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين
عمان ، فندق فيلادلفيا ، 5-7 حزيران 1995 ، ص8.

* PECDAR, Investment In Palestine, November 1997.

* PECDAR, Activity Report 1997.

* UNCTAD, The Palestinian Financial Sector Under Israel Occupation,
UNCTAD/ST/SEU/3, Geneva, 1989, P.35.

النشرات

* البنك الأردني الكويتي ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .
* البنك الإسلامي العربي ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .
* البنك الإسلامي الفلسطيني ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .
* البنك الأهلي الأردني ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .
* البنك التجاري الفلسطيني ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .
* البنك الرئيس للتنمية والإئتمان الزراعي ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس
2000 م .

* البنك العربي ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .
* البنك العربي الفلسطيني للاستثمار ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000 م .

دور البنوك في الاستثمار

- * البنك العقاري المصري ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية ، مجلد 26 ، عدد 4 ، نيسان 1990 ، جدول 11 ، ص21.
- * بنك الأردن ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك الأردن والخليج ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك الأسكان الأردني ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك الأقصى الإسلامي ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك الاتحاد للادخار والاستثمار ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك الاستثمار الفلسطيني ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك الشرق الأوسط البريطاني ، الميزانية العمومية ، مارس 2000م .
- * بنك القاهرة عمان (فرع المعاملات الإسلامية) ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك القاهرة عمان ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك القدس للتنمية والاستثمار ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك جرندييز ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك فلسطين الدولي ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * بنك فلسطين المحدود ، الميزانية العمومية للأعوام 98 ، 99 ، مارس 2000م .
- * سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الإحصائية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، العدد الرابع ، شباط 1998 ، ص3.
- * سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الإحصائية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، العدد الثالث ، كانون أول 1997 ، ص5.
- * سلطة النقد الفلسطينية ، النشرة الإحصائية ، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية ، العدد الثالث ، ديسمبر 97 ، تموز 97 ، نيسان 97.
- * سلطة النقد الفلسطينية، نشرة سلطة النقد الفلسطينية، العدد العاشر، اغسطس ، 2000م ص 43.
- * مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تقرير ربع سنوي ، شتاء - ربيع 1997 ، غزة ، إبريل 1997 ص6.

Examine of Banks Annual Statistics of Israel's' Banking System ,
1980-1994, Jerusalem, Bank of Israel, 1985, p.35.

* Bank of Israel, Supervisor of Banks, Annual statistics of Israel Banking
System, 1989-1987.

المجلات والدوريات

- الحلواني ، سامي ، لقاء مع السيد سامي الحلواني نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ، مجلة البنوك في فلسطين ، 1997 ، ص24 .
- الشعيبي ، عيسى : "التطورات المصرفية في الأرض المحتلة" صامد الاقتصادي ، 1988 ، ص88-89.
- المملكة الأردنية الهاشمية ، قانون البنوك رقم 24 لسنة 1971 (الجريدة الرسمية) عدد 2301 تاريخ أيار 1971 وتعديلاته المنشورة في الجريدة الرسمية رقم 2533 تاريخ 5 كانون الثاني 1975 ، المادة الثانية .
- * جيش الدفاع الإسرائيلي "أوامر وتعيينات ، يهودا والسامرة ومناطق قطاع غزة" الأوامر العسكرية رقم 194 ، 471 ، 705 ، والتشريعات اللاحقة لها . "انظر مجلة صامد الاقتصادي ، " الأوامر العسكرية والإسرائيلية في المجال المالي والمصرفي ، صامد الاقتصادي ، 1988 ، ص264-278.
- * هاركيس ، د. لورنس ، "القمع المالي والمصرفي الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين" صامد الاقتصادي ، 1988 ، ص63.

* The World Bank, Developing the Occupied Territories: An Investment
in peace, Volume 3, Washington, D.C., 1993, P.P. 73-76.

* United Nations: "Legal Status of the West Bank and Gaza " , New York,
1982, pp. 17-20

المقابلات

- * الزمار ، أبو حسن ، مقابلة مع السيد مدير البنك الإسلامي الفلسطيني بغزة ، غزة ، أغسطس 2000م .
- * الشو ، هاني ، مقابلة مع السيد مدير عام بنك فلسطين المحدود ، غزة ، مايو 1999م

دور البنوك في الاستثمار

- * الشوا ، عزام ، مقابلة مع السيد منسق فروع البنك العربي بقطاع غزة ، غزة ، اكتوبر 2000م.
- * اللوح ، عمر ، مقابلة مع السيد مدير بنك الاستثمار الفلسطيني بغزة ، غزة ، ابريل 2000م.
- بسيسو ، فؤاد ، لقاء مع د. فؤاد بسيسو محافظ سلطة النقد الفلسطينية ، اكتوبر ، 2000م ، غزة ، سلطة النقد الفلسطينية .
- * بلل ، إبراهيم ، مقابلة مع السيد مدير فروع بنك الأردن بغزة ، غزة ، اكتوبر 2000 م .
- * حنتولي ، غالب ، مقابلة مع السيد مدير بنك القاهرة عمان بغزة ، غزة ، اكتوبر 2000 م .
- * زين الدين ، ظافر ، مقابلة مع السيد مدير البنك العقاري العربي بخان يونس ، خان يونس ، قطاع غزة ، فبراير 2000 م .
- * سعدة ، رياض ، لقاء مع السيد مدير فروع البنك العقاري العربي المصري منطقة غزة ، اكتوبر ، 2000 ، غزة .
- * شاهين ، علي ، مقابلة مع مدير دائرة الرقابة على البنوك في سلطة النقد الفلسطينية ، سبتمبر 2000م.
- * فارس ، عبدالحميد ، مقابلة مع السيد مدير بنك القدس للاستثمار والتنمية بغزة ، غزة ، ابريل 2000 م .
- * كبايجي ، ماهر ، مقابلة مع السيد مدير البنك الإسلامي العربي (سابقاً) ، غزة ، مايو 2000م.
- * مرزوق ، عبدالحميد ، مقابلة مع السيد مدير البنك التجاري الفلسطيني بغزة ، غزة ، مارس 2000 م .